التقرير السنوي 2021

جلالة الملك محمد السادس
نصره الله

الإيداع والتدبير للاحتياط

افتتاحية

- كلمة السيد المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير، رئيس لجنتي إدارة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد
- كلمة السيد مدير قطاع الاحتياط لصندوق الإيداع والتدبير (صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط، الصندوق الوطني للتقاعد، التأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد)

06

نظرة موجزة حول **صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط**

12

أبرز الأرقام

إلى غاية 2021/12/31

15

أبرز منجزات

سنة 2021

16

الحكامة

- هيئات الوظيفة القيادية
- هيئات الوظيفة التنفيذية
- الهيكل التنظيمي

18

تدبير الاستثمارات

24

الموارد البشرية

- الأرقام الرئيسة
- المبادئ الثلاث التي تقوم عليها القيم التي توحدنا بشكل جماعي
- الإجراءات المتخذة للحد من انتشار فيروس « كوفيد 19 »

26

نبذة ملخصة

عن سنة 2021

- منظومة معلوماتية في طور الإنجاز
- اعترافات وطنية ودولية

32

إنجازات **المؤسستين المسيرتين** من طرف صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط

- الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين
- النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

38

مقدمة:

CDG
CNRA
RCAR
CDG PRÉVOYANCE
actualités
tendance

"هذه المهمة الراسخة في تـاريخ مؤسستنـــا وفي حمضـــها النـووي بوصفـها **مؤسسة عمـومية مرجعـية وملتزمـــة التزامـا تاما منذ إحـداثها** لتعـزيز الاحتـياط الاجتـماعي في بـــلادنا."

خـــاليد سفير

المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير

كـــلمة السيد المـــدير العـــام
لصنـــــدوق الإيـــداع والتـــدبير،
رئـــيس لجـنتي إدارة الصنـدوق الوطني للتقـاعد والتـأمين
والنظـــام الجمـاعي لمنح رواتـب التقـاعد

تشـرفت بثقـة صاحـب الجلالـة الملـك محمـد السـادس نصـره اللـه، بتولـي مهمـة إدارة صنـدوق الإيـداع والتدبيـر، وبالنظـر إلـى مهامـه في مجال الاحتياط الاجتماعي، المتجسـدة مـن خلال قطاع الاحتياط لصنـدوق الإيداع والتدبير المكلف بتسـيير الصنـدوق الوطني للتقاعد والتأميـن والنظـام الجماعـي لمنح رواتـب التقاعد.

هـذه المهمـة الراسـخة في تاريـخ مؤسسـتنا وفي حمضهـا النووي، بوصفهـا مؤسسـة عمومية مرجعيـة وملتزمة التزاما تامـا منذ إحداثها لتعزيـز الاحتيـاط الاجتماعي فـي بلادنا.

هـذه المهمـة التي تحـدد أيضا مسـتقبلها من خلال الانخـراط القوي فـي ورش تعميـم الحمايـة الاجتماعيـة الـذي أطلقـه صاحـب الجلالة الملـك محمـد السـادس نصـره الله، مـن أجل إصـلاح وتسـيير التقاعد وكـذا التمويـل المثمـر والدائم للاقتصـاد الوطني.

بالرغـم مـن الاضطرابـات والصعوبـات التـي عرفتها سـنة 2021، فإن الإنجـازات التي سـجلت خلال هذه السـنة تؤكد مرة أخـرى على التزام صنـدوق الإيـداع والتدبير للاحتيـاط اتجاه السـلطات العموميـة، لينجز لحسـابها أو بمعيتهـا مختلـف المشـاريع المعقـدة والمتنوعـة وذات الأثـر القوي على المشـهد الوطنـي للحمايـة الاجتماعية.

وللحديـث عن الاضطرابـات، لا يمكن لأحد أن ينسـى تلك الناجمة عن الأزمـة الصحيـة التـي لازالت تؤثـر علـى اقتصادنـا، ومناهج اشـتغالنا وحركـة تنقلنـا. هذه الأزمة غير المسـبوقة شـكلت أيضـا فرصة لتقوية وعينـا الجماعـي بأهميـة توفيـر حماية اجتماعيـة مسـتدامة وموثوق بهـا وشـاملة ومتاحة لكافـة المواطنيـن خصوصا الفئـات التي تعاني الهشاشة.

وفـي هذا السـياق، واصل صندوق الإيـداع والتدبير للاحتياط شـراكته مـع السـلطات العموميـة لأجل إصلاح النظـام الجماعـي لمنح رواتب التقاعـد، هـذا النظام الرئيسـي في القطـاع العمومي، يضـم ما يزيد عـن 680 ألـف منخـرط ومسـتفيد. وبالإضافـة إلـى تقويـة الديمومة الماليـة لهـذا النظـام، قام هـذا الإصلاح بملائمـة قواعد تسـييره مع متطلبـات الرقمنة، وبتوضيح حدود اسـتثماراته وبتعزيز إطاره للحكامة.

عمـل صنـدوق الإيداع والتدبيـر للاحتياط أيضا من أجل احتـرام التزاماته فـي مجـال الرقمنـة بمـا لـه صلـة بالخدمـات المقدمـة للمواطنيـن وعمليـات إدارتـه الداخلية. هـذه الرقمنة المتقدمـة والتكميلية لهذين العنصريـن جعلـت من صنـدوق الإيداع والتدبيـر للاحتياط مـا هو عليه الآن : منصـة للتدبيـر متعـددة الأوجـه التقنيـة، والوظيفيـة والماليـة التـي تجمـع بيـن النجاعـة العمليـة والتقرب مـن المواطن.

وعلى المسـتوى المالـي، فإن المحافظ المسـيرة للصندوق الوطني للتقاعـد والتأميـن والنظـام الجماعـي لمنـح رواتـب التقاعـد عرفـت برسـم سـنة 2021 نجاعـة فـي الأداء بشـكل جـد إيجابي، مسـتفيدة فـي ذلـك من تـوزان الأنظمـة المسـيرة وتأتـي لتعزيـز قدرتهـا على التكيـف لمواجهـة التقلبـات المرتقبـة للأسـواق المالية.

فـي الختـام، أغتنـم الفرصـة لأشـيد برجـال ونسـاء قطـاع الاحتيـاط لصنـدوق الإيـداع والتدبيـر الذين أبانوا عـن تفانيهـم وتضحياتهم فيما يقدمونـه مـن خدمـات لمواطنينا والذين يسـتحضرون مهامنـا وقيمنا بشـكل يومي.

"وفي ظل هذه الظروف، واصلنا دورنا **« ذي المنفـعـة »** الذي ينتظره المواطن وكافة شركائنا من **الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين ومن النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.**"

محمد علي بنسودة

مدير قطاع الاحتياط لصندوق الإيداع والتدبير

كـــلمة السيد مـــدير
قطاع الاحتياط لصندوق الإيداع والتدبير
(صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط - الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين - النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد)

فـي خضـم الصدمـة المترتبـة عـن جائحـة « كوفيـد-19 » التي أثرت بشـكل كبير على النشـاط الاقتصادي العالمي وعرقلت مجموعة من النمـاذج. وكباقي المؤسسـات، حاز صندوق الإيـداع والتدبير للاحتياط نصيبـه من الصعوبات والتحديات التـي واجهها، لأجل ملائمة تنظيمه ومـوارده مـع هذا السـياق غير المسـبوق، بالمـوازاة مع تسـريع وثيرة تحقيـق أهدافـه الاسـتراتيجية. وهو ما تطلب اهتمامـا فريدا من نوعه بالنظـر إلـى أثره المباشـر على المليـون مواطن من المسـتفيدين من خدمـات صنـدوق الإيـداع والتدبيـر للاحتيـاط عبـر الصنـدوق الوطني للتقاعـد والتأمين والنظـام الجماعي لمنـح رواتب التقاعد.

وفـي ظل هذه الظـروف، واصلنا دورنا « ذي المنفعة » الذي ينتظره المواطـن وكافـة شـركائنا مـن الصنـدوق الوطنـي للتقاعـد والتأمين ومـن النظـام الجماعي لمنـح رواتب التقاعد. كما واصلنا أيضا شـراكتنا مـع السـلطات العموميـة كطـرف موثوق به، يسـير بموجـب تفويض أنظمـة التقاعـد وصناديق الانتقال الاجتماعـي، حددت وفعلت تطوير رافعـة جديدة لمحطـات النمو وسـرعت وثيرة تجويد سلسـلتنا للقيم.

وعرفـت سـنة 2021 أيضـا، صدور مرسـومين بتغيير وتتميـم مجموعة مـن الإجـراءات المعتمـدة فـي تطبيـق النظـام العـام والتكميلـي، للنظـام الجماعـي لمنـح رواتـب التقاعـد. ويتعلـق الأمـر بمحطة في غايـة الأهمية ضمن مسـار ورش إصلاح التقاعد ببلادنـا، لكونها تتعلق بواحـد مـن بيـن أهـم أنظمـة التقاعد فـي القطـاع العـام أي النظام الجماعـي لمنـح رواتـب التقاعـد. هـذا الإصـلاح جـاء بغيـة الارتقـاء باسـتقراره المالـي مـن خـال تخفيـض مـا يزيـد عـن 100 مليـار درهـم لدينـه الضمنـي، وإضافـة 7 سـنوات إلـى أفـق ديمومته. إلـى جانب ذلـك، جـاءت هـذه التعديـات لتعزيـز وتنميـة مجموعـة مـن خدمـات النظـام الجماعـي لمنح رواتـب التقاعد، وتتميم مقتضياتـه التنظيمية.

كمـا أحـرز الصنـدوق الوطنـي للتقاعـد والتأميـن تقدمـا ملحوظا في إطـار دوره كمسـير مركـزي لإيـرادات حوادث الشـغل وحوادث السـير، بتلقيـه مـن لدن شـركات التأميـن لمجموعة من محافظ الإيـرادات بما يزيـد عـن 230 مليـون درهم. كمـا أحدث الصنـدوق الوطنـي للتقاعد والتأميـن « منتـوج الإيرادات المعجـل دفعها » أُعد لأجـل ضمان إيراد تكميلـي لفائـدة بعض المنخرطين والمتقاعدين في المسـتقبل، وهو متـاح أيضـا للمنخرطيـن الجـدد الذيـن يعبرون عـن احتياجات مشـابهة.

هـذا المنتـوج الجديـد المحدث لغايتـه، يأتي ليؤكد المهمـة الطبيعية لصنـدوق الإيداع والتدبير للاحتيـاط، بوصفه مبتكرا للحلول التي تجيب عـن مختلـف المشـاكل التـي يطرحهـا مجـال الاحتيـاط، وقـادرا على هيكلـة وتنزيـل أنظمـة التقاعـد وصناديـق التضامـن أو أي منتـوج آخر لـه صلـة بمجـال الاحتياط بشـكل سـريع وفعـال على بنيات هندسـية ووظائـف متنوعة.

قطعنـا برسـم خارطـة الطريـق مراحـل هيكليـة فيمـا لـه صلـة برقمنة خدمـات وعمليـات الصنـدوق الوطنـي للتقاعـد والتأميـن والنظـام الجماعـي لمنـح رواتـب التقاعـد، مسـتفيدين فـي ذلـك مـن نضـج خدمـات « إحتياطـي » التـي عرفت إقبالا واسـعا يتوافـق مع جدوى قـدرة المواطـن على التفاعل مـع أدواته الرقمية. وقد اسـتفاد أداؤنا العملـي أيضـا مـن التطـور المتقـدم جـدا لمنظومتنـا المعلوماتيـة « AGYLIS 2.0 » المُعَدة لتجميع وتسيير مختلف منتوجاتنا.

إن المنجـزات المرضيـة لـكل من الصنـدوق الوطني للتقاعـد والتأمين والنظـام الجماعـي لمنـح رواتـب التقاعـد برسـم سـنة 2021، تدعمنا فـي أعمالنـا اليوميـة وتبعـث فينا دينامية إيجابية لأجـل وضع خارطة طريـق جديـدة، طموحـة وفعالـة وملائمـة للأولويـات الاسـتراتيجية لبلادنـا، ومرتبطـة بتعميـم الحمايـة الاجتماعيـة وإصـلاح التقاعـد والتمويـل المربـح والمسـتديم للاقتصاد الوطني، بمـا يحقق المنفعة الإضافيـة ويتطابـق مـع المهمـة المخولة لـه كطرف ثقـة ومع مهام الصنـدوق الوطنـي للتقاعد والتأميـن والنظام الجماعـي لمنح رواتب التقاعد.

من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا في خدمة المواطن

مرحلة الاستراتيجية: تقييم الخيارات

بناء وتقييم الخيارات

نظرة موجزة حول
صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط

مهمتنا

تدبير محكم لأنظمة التقاعد وصناديق التضامن المسندة بموجب تفويض، بهدف المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبشرية لبلادنا.

رؤيتنا

تعزيز صفة الطرف الموثوق به كمسير مرجعي لأنظمة التقاعد وصناديق التضامن.

مهارتنا

اعتماد بنية متكاملة من الجوانب التقنية والوظيفية والمالية لتدبير مختلف أنظمة التقاعد وصناديق التضامن، قادرة على توفير جودة عالية للخدمات من خلال هيكلة تنظيمية حديثة ومنظومة معلوماتية مرنة ترقى إلى أحسن المعايير وكذا من خلال رأسمال بشري مؤهل وجهاز حكامة جيد.

تجربة فريدة من نوعها

بتدبيره لمؤسستين رائدتين في مجال الاحتياط الاجتماعي : الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، يعبئ صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط مهاراته من أجل تدبير فعال لـ :

أنظمة **التقاعد**

- التقاعد الإجباري ؛
- التقاعد الاختياري؛
- التقاعد التعاقدي أو الاتفاقي.

صناديق **التضامن**

- إيرادات حوادث السير ؛
- إيرادات حوادث الشغل والأمراض المهنية ؛
- دعم الأرامل ؛
- صندوق التكافل العائلي ؛
- صناديق العمل ؛
- صناديق أخرى.

3 أنشـطة مهنـيـة

تدبير **التقاعد**

يضطلـع صنـدوق الإيداع والتدبيـر للاحتياط بمهمـة تدبيـر وتنميـة منتوجـات وأنظمـة التقاعـد الإجباريـة منهـا والاختياريـة لفائـدة مختلـف الشرائح المهنية، نذكر مـن بين هذه المنتوجات والأنظمة :

- **النظـام الجماعـي لمنـح رواتـب التقاعـد :** يتألـف النظـام الجماعـي مـن نظـام عـام ونظـام تكميلـي تتجلـى مهمتـه فـي ضمـان الحقـوق الشـخصية للمنخـرط أو لـذوي حقوقـه برسم مخاطر الشيخوخة ومخاطر الزمانة والوفاة.
- **النظـام التكميلـي للتقاعـد « روكـور » :** يعتبـر « روكـور » نظـام اختيـاري للتقاعـد تـم إطلاقه منـذ سـنة 1988، لتغطيـة بعـض الفئـات الاجتماعيـة المهنيـة التـي لا تشـملها إحـدى الأنظمـة الأساسـية للتقاعد وكـذا الفئـات التي هـي في حاجة لدخـل إضافي.
- **صنـدوق التقاعـد لهيئـات المحاميـن بالمغـرب :** قـام الصنـدوق الوطنـي للتقاعـد والتأميـن بإحداثـه سـنة 1991، هـذا النظـام الخـاص بالمحاميـن الرسـميين والمتمرنيـن أو ذوي حقـوقهم، الـذي يضمـن لهـم معـاش للتقاعـد أو الزمانة أو الوفاة.
- **صندوق تقاعد هيئة المحامين بالدار البيضاء.**
- **نظام تقاعد أعضاء مجلس المستشارين.**
- **إيـرادات فوريـة :** مكونـة من إيـرادات مؤقتة أو عمريـة ممولة علـى شـكل دفعـة واحـدة لفائـدة مسـتفيدين تـم تعيينهم من طـرف المؤسسـة المتعاقدة.
- **إيـرادات مؤجلـة الدفـع :** مكونـة مـن إيـرادات سـنوية مؤجلة ممولـة على شـكل دفعـة واحـدة أو دوريـة لفائدة مسـتفيدين تـم تعيينهـم مـن طـرف المؤسسـة المتعاقدة.

أهـم الأرقام 2021

24
نظـاما ومنتـوجا مسيرا

+3.600
مؤسسـة منضـمة

+159
مليـار درهم حيز الادخـار المسير

13%
من النـاتج الداخـلي الخـام

2052
أفـق الديمـومة

خدمـة أكثـر مـن **مليون** مواطن

تدبير **صناديق التضامن**

يتولـى صنـدوق الإيداع والتدبيـر للاحتياط عبر الصنـدوق الوطنـي للتقاعـد والتأميـن تدبيـر الإيـرادات الممنوحـة برسـم التعويـض عن حوادث الشـغل والأمراض المهنية وحوادث السـير وصناديـق العمل والإيـرادات الممنوحة لفائدة المسـتخدمين السابقين لشركة مفاحم المغـرب ضحايا الأمراض المهنية أو حوادث الشـغل ولذوي حقوقهم. كمـا يتولـى أيضـا تدبيـر برامـج المساعـدات المباشـرة للإدمـاج الاجتماعـي ومكافحـة الهشاشـة، نذكـر منهـا صنـدوق التكافـل العائلـي ودعـم الأرامل.

تدبير **الاستثمارات**

يقوم صنـدوق الإيداع والتدبير للاحتياط بوضع وتقديم اسـتراتيجيات اسـتثمار لهيئات حكامة الصندوق الوطنـي للتقاعد والتأمين والنظام الجماعـي لمنـح رواتـب التقاعـد تسـتجيب لاحتياجـات الصناديـق المسـيرة. ويعتمد في هذا الإطار علـى هيئة حكامـة مالية متوافقة مـع أحسـن المعاييـر تـوازي في قربها بيـن أنشـطة «الاسـتثمار» و «الاكتوارية» مـن أجل دراسـة فعالـة للالتزامات الذاتية لـكل نظام أو منتـوج يسـيره الصنـدوق الوطنـي للتقاعـد والتأمين والنظـام الجماعي لمنـح رواتـب التقاعد.

إلى حدود نهايـة سـنة 2021، بلـغ حيـز الادخار المسـير من طرف النظـام الجماعي لمنـح رواتب التقاعد والصنـدوق الوطنـي للتقاعـد والتأميـن مـا مجموعـه 159 مليار درهـم موزعة علـى مختلف فئات الأصول.

منجزات سنة 2021

التقاعد

إصلاح التقاعد

- مواكبة المساهمة الفعالة في أشغال الدراسة المتعلقة بوضع نظام للتقاعد ذو قطبين التي أطلقتها السلطات العمومية في إطار ورش إصلاح منظومة التقاعد بالمغرب.

النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

- صدور مرسومين في شهر غشت 2021، بتعديل وتتميم إجراءات معينة لتطبيق النظام العام والتكميلي للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (تتعلق هذه التعديلات أساساً بمراجعة بعض البارامترات التقنية، وتحسين بعض الخدمات وتعزيز الحكامة وتوسيع نطاق الاستثمارات) ؛
- صدور القانون رقم 01-21 في غشت 2021، يقضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المسير من طرف الصندوق المغربي للتقاعد.

المنظومة المعلوماتية والرقمنة

- تفعيل تدريجي لـ Agylis 2.0 المنصة المتعددة الصنادق والمنتوجات، والتي تغطي « أنشطة التقاعد » مع تفعيل نهائي خلال الأسدس الأول لسنة 2022 ؛
- مواصلة تفعيل الاستراتيجية الجديدة لإطلاق الباقة الرقمية « E-Htiyati للمنضمين » تهدف إلى تبسيط التبادلات ومعالجة مختلف العمليات والمساطر بين النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد والهيآت المنضمة.

نظام تقاعد أعضاء مجلس النواب

- إلغاء وتصفية نظام المعاشات المحدث لفائدة أعضاء مجلس النواب بمقتضى القانون رقم 24-21.

منتوجات جديدة للتقاعد

- ترخيص من طرف هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي لمنتوج جديد للإيرادات المؤجلة الدفع، موجه بالدرجة الأولى لفائدة مستفيدي هيئة الإنصاف والمصالحة ؛
- ترخيص من طرف هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي لمنتوج إيرادات فورية، لفائدة مستخدمي قطاع توزيع الماء والكهرباء والتطهير.

روكور

- إطلاق مشروع إصلاح نظام التقاعد التكميلي «روكور».

صناديق التضامن

- مواصلة تحويل محافظ حوادث الشغل والأمراض المهنية لشركات التأمين، بإدماج 230 مليون درهم إذ بلغ إجمالي رؤوس الأموال المحولة منذ إطلاق المشروع 1,4 مليار درهم مما جعل الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين الفاعل الرئيسي في مجال تدبير إيرادات حوادث الشغل وذلك بما يزيد عن 50% من احتياطات السوق ؛
- مساهمة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين في الدراسة التي أطلقتها هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، بالتشاور مع وزارة الشغل، حول موضوع الزامية التأمين ضد الأمراض المهنية ؛
- مشروع تولي الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين للتدبير المفوض لصندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية يخص عمليات تعويض ضحايا الكوارث الطبيعية : اتفاقية تدبير جاهزة للتوقيع (القانون 110-14 الصادر في 25 غشت 2016).

الاستثمارات والاكتوارية

- تم ابتداء من فبراير 2021، إطلاق 5 هيئات للتوظيف الجماعي للقيم المنقولة متنوعة وتخص بالنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد وضخ مبلغ إجمالي أولي يقدر بـ 15 مليار درهم ؛
- مواصلة الاستثمارات البديلة توافقا مع الاستراتيجية المصادق عليها ؛
- تحقيق أداء إيجابي توافقا مع الظرفية الحالية للأسواق المالية ؛
- العمل، على المستوى الاكتواري، بالأحكام التنظيمية الجديدة، ولا سيما الإصلاح الباراميتري للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد ومبادئ التمويل الجديدة للصندوق الوطني للتقاعد والتأمين.

إنجازات أخرى

- تفعيل آليات مبسطة جديدة لمراقبة استمرارية الحقوق تعتمد بشكل أساسي على تبادل البيانات مع مختلف الشركاء المؤسساتيين (وزارة الداخلية والتعاضديات ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل..) ؛
- تفعيل مقتضيات القانون 55-19 المتعلقة بتبسيط الإجراءات والشكليات الإدارية ؛
- تفعيل باقة الحلول الرقمية التي تم اختيارها خلال النسخة الأولى من برنامج الابتكار المفتوح لصندوق الإيداع والتدبير للاحتياط هذه الباقة التي تضم : ساروت احتياطي، واتساب احتياطي، شاط احتياطي، آلو احتياطي وسلفي احتياطي ؛
- إطلاق مبادرة « لنتحدث » لتنظيم اللقاءات بين الإدارة والمستخدمين لمناقشة مختلف المواضيع المتنوعة والغاية من ذلك تحرير وتحفيز المشاركين على المبادرة لأخذ الكلمة والتعبير عن آرائهم بما يعزز تماسك الفريق ومناقشة وتبادل الأفكار حول مختلف المواضيع الاستراتيجية أو تلك المطروحة من قبل المستخدمين.

حوكمة

من أجل رعاية مصالح مختلف الأطراف الشريكة، قام صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط ابتداء من سنة 2019، بوضع آليات للحكامة مطابقة للمعايير الدولية والتي تضم في هيكلتها وظيفتين رئيستين. هذه الهيكلة الجديدة تنطوي على وظيفة قيادية تضطلع بسلطة الإشراف وصنع القرار، تتكون من المدراء أعضاء مجلس الإدارة برئاسة المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير، ووظيفة تنفيذية يجسدها مدير قطاع الاحتياط لصندوق الإيداع والتدبير على جميع المستويات التشغيلية والمالية.

مكنت آليات الحكامة الجديدة المعتمدة بكل من مؤسسة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد اللتين يتولى صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط تسييرهما، من إعادة تحديد أدوار كل هيئة بشكل أفضل، وتوضيح المسؤوليات الخاصة بكل منهما، بما يحقق إدارة فعالة للأصول.

كذلك، ومواصلة منه لتعزيز آليات الحكامة في كل من مؤسستي الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد باعتماد هيئات متخصصة ذات مسؤوليات محددة بدقة وذات قيمة مضافة لتدبيرها.ليتم خلال سنة 2020 تعيين أربعة أعضاء مستقلين في لجان الإدارة والقيادة والاستثمار والتدقيق والمخاطر.

هيـئات الوظيفـة القيادية

لجان إدارة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

تعـد لجنـة الإدارة أعلـى هيئـة تتولى الوظيفـة القيادية وتتجلـى بعـض مسـؤوليتها فـي :

- فحص التقارير السنوية؛
- فحص وإنهاء الحسابات الاجتماعية؛
- فحص وحصر الميزانيات؛
- المصادقة على الخطة الاستراتيجية وخطة العمل؛
- فحص وتحديد برامج العمل.

بصفـة عامـة، تصدر لجنـة الادارة رأيا أوليا حـول جميـع العمليات ذات خصائـص محـددة، نخص بالذكر إطلاق المنتجـات الجديـدة ومقاديـر تعريفاتهـا وباختتام كل سـنة مالية، يضع صنـدوق الإيداع والتدبيـر للاحتيـاط، بيـن يدي أعضـاء لجنة الإدارة تقريـرا سـنويا للتدبيـر المالـي يتعرض فيـه بشكل خاص للمحفظة والتدفقـات الماليـة برسم السـنة موضوع التقرير وكـذا الأداء المالي.

السيد خاليد سفير
المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير
رئيس لجان إدارة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

السيد محمد علي بنسودة
مدير قطاع الاحتياط لصندوق الإيداع والتدبير
(صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط - الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين - النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد)

أعضاء لجنة إدارة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين

السيد عبد الجليل الحافر
وزارة الاقتصاد والمالية

السيد الطيب بوهوش
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

السيد محمد محداد
الوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية

السيدة حنان حمداوي
محكمة النقض

السيدة نجاة المكاوي
عضو مستقل

أعضاء لجنة إدارة النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

السيد عبد الجليل الحافر
وزارة الاقتصاد والمالية

السيد الطيب بوهوش
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

السيد محمد محداد
الوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية

السيدة حنان حمداوي
محكمة النقض

السيد عبد الله أبو الخير
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

السيد حسن التايك
وزارة الداخلية

السيد أنس عبد االله الشايب
وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

السيدة نعيمة حومي
وزارة التجهيز والماء

السيدة نجاة المكاوي
عضو مستقل

أربعة من ممثلي المنخرطين

لجنة التدقيق والمخاطر

تكلـف لجـان إدارة الصنـدوق الوطنـي للتقاعـد والتأميـن والنظام الجماعـي لمنـح رواتـب التقاعد لجنـة التدقيـق والمخاطـر بمهام مـن بينها :

- إعداد وتسـهيل أعمال المراقبة والتحليـل المخولة للجنة الإدارة، علـى ضوء النصـوص التشريعية والتنظيمية ؛
- ضمان سلامة ومصداقية المعلومات المالية المنشورة ؛
- فحص الميزانية ؛
- فحـص جميـع العمليـات ذات خصائـص معينة، ولا سـيما إدمـاج صناديـق التقاعـد الداخليـة، وإطلاق منتجـات جديـدة، والتعريفـات، ... إلخ ؛
- فحـص، أي مسـألة ذات طبيعـة ماليـة أو محاسـبية تكلف بها، بنـاء علـى طلـب لجنـة الإدارة، وتقديـم أي اقتـراح يهـدف إلـى التعجيل بإجـراء أي مراجعـة، فـي إطـار صلاحياتها.

أعضـاء اللجـنة

السيد عبد الجليل الحافر
رئيس لجنة التدقيق والمخاطر

السيد بنيوسف الصابوني
عضو مستقل

السيدة سمر الغرباوي
عضو مستقل

لجنة القيادة

يتـرأس المديـر العام لصنـدوق الإيداع والتدبيـر لجنة القيادة الممثلـة للجنـة الإدارة. وتتجلـى مهـام هـذه اللجنـة فـي مراقبـة التـوازن بين مـوارد والتزامات أنظمة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظـام الجماعـي لمنـح رواتـب التقاعـد واستشـراف الاختـلالات المحتملـة بإصـدار تنبيهـات واقتـراح التوصيـات المناسـبة. وتقـوم هـذه اللجنة بتحديـد التوجهات الرئيسـية لسياسـة دعم الأصـول والخصوم. ولهذه الغايـة، تعمـل اللجنـة على :

- فحص الملف التقني للخصوم وتقييم درجة تغطية الالتزامات ؛
- تحديـد وتحيين الهـدف الاستراتيجي لتدبيـر الأصول والخصوم ؛
- تحديد ميزانية مخاطر لمطابقة الأصول/الخصوم.

كمـا تقـوم لجنـة القيادة بتفويـض الصلاحيـة للجنة الاسـتثمار لتحديد وتنفيذ اسـتراتيجية الاستثمار.

أعضـاء اللجـنة

السيد خاليد سفير
رئيس لجنة القيادة

السيدة لطيفة الشهابي
ممثلة صندوق الإيداع والتدبير

السيد محمد علي بنسودة
ممثل الوظيفة التنفيذية

السيد عبد الجليل الحافر
ممثل وزارة الاقتصاد والمالية

السيدة نجاة المكاوي
عضو مستقل

السيد محمد توفيق بنجلون التويمي
عضو مستقل

هيـئات الوظيفـة التنفيذية

لجنة الاستثمار

يتـرأس هـذه اللجنـة مديـر قطاع الاحتياط لصندوق الإيداع والتدبيـر. اســتنادا إلــى أعمـــال لجنـــة تدبير الأصول والخصوم، تقوم لجنة الاستثمار بالإشـراف علـى بلـــورة اســتراتيجية اســـتثمار النظـام الجماعي لمنح رواتب التقاعد والصندوق الوطنـي للتقاعد والتأمين مع احترام التوجيهـــات الصـــادرة عـــن لجنـــة القيادة.

أعضـاء اللجـنة

السيد محمد علي بنسودة
رئيس لجنة الاستثمار

السيد محمد أمين الفيلالي
مدير قطب تدبير الادخار بصندوق الإيداع والتدبير

السيدة مريم المشهوري
مديرة قطب تدبير المخاطر بصندوق الإيداع والتدبير

السيد محمد توفيق بنجلون التويمي
عضو مستقل

السيد ليونيل طانجي مالكا
عضو مستقل

لجنة تدبير الأصول والخصوم

تقـــوم هـــذه الهيئـــة التقنيـــة، بتزويـــد لجنـــة الاستثمار بالوســائل اللازمة لتمكينهـا مـن إدراك قيـود الخصـــوم فـي تنفيذ استراتيجية الاسـتثمار ويترأسهـا مديـر قطـب الاسـتثمارات والاكتواريـة.

كمـا تقـــوم لجنـة تدبيـــر الأصول والخصـوم أيضـا بتوضيـح الملف التقنـــي للالتزامات الخصـــوم للجنـة القيـادة، حتـــى تتمكـن هـــذه الأخيـرة مـــن تحديـــد مســـتنير لتوجيهاتهـــا الاسـتراتيجية المتعلقة بمطابقـــة الأصول والخصـــوم.

وتقـــدم لجنـــة تدبيـــر الأصول والخصـوم إلـى لجنـــة القيـادة، عـن طريـــق مديـر قطـاع الاحتيـاط لصنـدوق الإيـداع والتدبيـــر للاحتياط ممثـل الوظيفة التنفيـــذية، تقاريـر سـنوية عـــن نشـاطها وتوقعاتها حـــول العناصـر التي قـــد تؤثر علـــى الفرضيات الموضوعة.

أعضـاء اللجـنة

السيد يوسف شلاش
رئيس لجنة تدبير الأصول والخصوم

السيد محمد أيت الموح
مدير الاكتوارية - قطاع الاحتياط لصندوق الإيداع والتدبير

السيد محسن بخنيف
ممثل قطب تدبير المخاطر بصندوق الإيداع والتدبير

الهيكل التنظيمي
30/12/2022

خـالـيد سفير
المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير
رئـــيس لجـــنتي إدارة الصنـدوق الوطني للتقـاعد والتـأمين والنظـــام الجمـاعي لمنح رواتـب التقـاعد

محمد علي بنسودة
مدير قطاع الاحتياط لصندوق الإيداع والتدبير
(صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط - الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين - النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد)

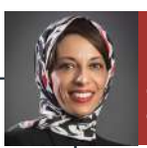
لمياء الرحموني
مديرة المراقبة العامة

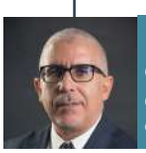
يوسف كسوس
مدير مكلف بأمن الأنظمة المعلوماتية

مريم لمسوكر
مديرة الموارد البشرية والتواصل

علي ابن حربيط
مدير مكلف بالتواصل الخارجي

كريم الصفار
مدير الاستراتيجية والقيادة

نبيل خلقي
مدير قطب التقاعد والتأمين

أنس بولعيش
مدير تدبير الحقوق

خالد بنتيس
مدير المعاشات

أنس بولعيش
مدير التأمين على الحياة
(بالنيابة)

خدمات المنخرطين والمتقاعدين

مصطفى نايت أوهم
مدير قطب التضامن والتعويضات

محمد ويسروتن
مدير تدبير الحقوق

منصور القبش
مدير المعاشات

محمد التكشطاطي
مدير التعويضات الاجتماعية

خدمات المستفيدين من صناديق التضامن

يوسف شلاش
مدير قطب الاستثمارات والاكتوارية
زكرياء محيي الدين
مدير قطب الموارد والتحول الرقمي
محمد أيت الموح
مدير الاكتوارية
عزيز شبلو
مدير الأنظمة المعلوماتية
سلوى السعيدي
مديرة تدبير الاستثمارات
مصطفى أحباشو
مدير المالية
أسماء بريطل
مديرة المشتريات واللوجيستيك
عادل اللاية
الورشة الرقمية

تقرير الاستثمار

محفظة الاستثمارات بالأرقام

(باستثناء الأسهم الخاصة والعقارات والبنية التحتية)

9%

من سندات الخزينة العامة
المطروحة بالسوق

3%

من الديون الصادرة عن مشغلين
من القطاع الخاص

20%

من الديون الصادرة عن مؤسسات عامة

18%

من القيمة السوقية بالبورصة

إجراءات الاستثمار المعمول بها لتدبير النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين

استجابة محددة لاحتياجات كل نظام من الأنظمة المسيرة

إن الغرض من صناديق الاحتياط الاجتماعي هو توليد الدخل اللازم لتغطية التزاماتها تجاه المنخرطين. على عكس فئات الصناديق الأخرى، لا تهدف إدارتها إلى تعظيم الأداء المطلق أو التفوق على مؤشرات السوق. لذلك يجب أن تسترشد استراتيجيتها الاستثمارية بالهدف النهائي المتمثل في تحسين التوازنات المالية من خلال التحكم في المخاطر المالية بمختلف أنواعها.

بناءً على هذا التحدي، تعمل هيئات الحكامة المتخصصة على المصادقة والإشراف على تنفيذ استراتيجيات استثمار مخصصة لكل نظام من أنظمة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، بهدف التحسين المتواصل لاستمراريتهما وتغطية التزاماتهما وكذا تفعيل استراتيجيات متماسكة تهم مختلف محاور النشاط الاستثماري.

حكامة الاستثمارات

هيئات متخصصة من أجل نموذج فعال للحكامة

من أجل بلورة فعلية لمنظومة الحكامة، تم خلق لجان مختصة ومنفصلة ذات مهام محددة للاضطلاع، بوظيفة الحكامة (لجنة القيادة)، والوظيفة التنفيذية (لجنة الاستثمار) وتقديم الدعم التقني والاكتواري (لجنة تدبير الأصول والخصوم).

تسريع الإصلاح

الأرقام الرئيسة
إلى غاية 2021/12/31

276
مستخدم

53% نساء

47% رجال

18%
مسؤولون

87%
معدل تغطية التكوين
(حتى نهاية دجنبر 2021)

هرم البنية العمرية

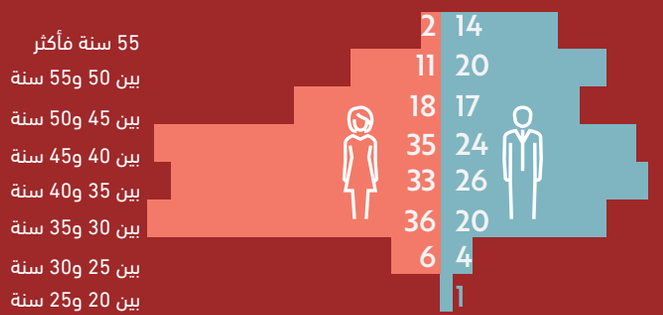

سيـاسة الموارد البشرية

يندرج تدبير الموارد البشرية بصندوق الإيداع والتدبير للاحتياط في إطار السياسة العامة لتدبير المـوارد البشـرية لمجموعـة صنـدوق الإيـداع والتدبيـر، تقوم على المسـؤولية المشـتركة والقيم التي نشاطرها.

ويبتغـي صنـدوق الإيـداع والتدبيـر للاحتيـاط مـن خـلال تنزيـل سياسـة المـوارد البشـرية للمجموعـة تحقيـق الأهـداف التاليـة :

- ترسيخ ثقافة مؤسسية تقوم على قيم التميز والمواطنة والمسؤولية ؛
- إضفاء المزيد من المرونة على مستوى تنظيم صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط ؛
- منح الموظفين القدرة على الانتقال إلى موقع الفاعل الرئيسي في مشوارهم المهني ؛
- خلق مناخ ملائم مدعوم من طرف إدارة معبأة.

التوظيف والإدماج

تستند سياسة التوظيف والإدماج بصندوق الإيداع والتدبير للاحتياط على قدرته فـي اسـتقطاب كفـاءات قـادرة علـى الانضمـام وتبنـي قيـم وثقافـة مجموعة صندوق الإيـداع والتدبير.

تعتمد آليتنا للتوظيف على مبادئ كالشـفافية وتكافـؤ الفـرص ومراعاة القواعد التنظيميـة. كمـا تمكن أيضا هذه الآلية سـمعتنا المؤسسـية من نشـر ثقافة وقيم مجموعة صندوق الإيـداع والتدبير.

وبالنسـبة لآليـة الإدمـاج، فيتـم تأطيـره ودعمه مـن قبـل الجميع من أجل تسـريع انخـراط وفاعليـة المسـتخدمين الجدد.

التكوين وتنمية المهارات

تقوم سياسة التكوين لصنـدوق الإيداع والتدبيـر للاحتياط على تشجيع الموظفين علـى التطوير المسـتمر للمهارات بصفة متواصلة، بما يمكنهـم من ترجمة تحديات المؤسسـة على المستوى العملي.

وقـد تجسـدت هـذه الرغبـة من خـلال إنشـاء أكاديمية علـى مسـتوى المجموعة تعكـس رغبـة قويـة فـي وضـع تنميـة مهـارات المسـتخدمين فـي صميـم اسـتراتيجيتها. وتوضـع خطـة التكوين بصنـدوق الإيداع والتدبيـر للاحتياط في ظل الخطـوط الرئيسـية للخطـة الاسـتراتيجية واحتياجـات كل مسـتخدم.

ليتـم تقديم عرض للتكوين يمتاز بتنوعه لفائدة المسـتخدمين، مؤسـس على تنوع أساليب تطوير المهارات.

تقييم أداء المستخدمين

يعتمـد هـذا التقييم بصندوق الإيداع والتدبير للاحتياط على وضع آلية تدبير ترتكز على الأهداف المسطرة وكذلك على عملية التقييم السنوية.

وتعـد منظومة التسـيير حسـب الأهداف المعمول به بـصندوق الإيداع والتدبير للاحتياط، وسـيلة تهـدف إلى تقدير الأداء الفردي والجماعي للمستخدمين سواء علـى صعيـد النتائـج أو علـى صعيـد السـلوك. ويُتوخـى مـن هـذه المنظومة أن تكـون عادلـة وديناميكيـة لتشـكيل وحدة متماسـكة وتفاعلية مع جميـع مكونات الموارد البشـرية.

الحركية الداخلية

مـن أجـل تقييـم أنجـع لإمكانيـات كل مسـتخدم ومصاحبتـه فـي حياتـه المهنيـة و تدبيـر أفضـل للمواهـب وكـذا مـن أجـل تحسـين التـآزر الداخلـي، تم تعزيـز نظام الحركيـة الداخليـة للمسـتخدمين عبـر عقـد ثقـة ثلاثـي الأطـراف متيـن. وقـد تم تحديـد هـذا العقد فـي إطار ميثاق حركيـة المجموعة يلتزم به المسـؤول ومديرية المـوارد البشـرية والتواصل والمسـتخدم.

تمكن آلية الحركية الداخلية من :

- **تنمية** التآزر والتضامن
- **تعزيز** فرص العمل من خلال مسارات محفزة وديناميكية
- **تثمين** إمكانيات صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط
- **المساهمة** في تطوير ثقافة المؤسسة معززة بمستخدمين يتشاركون نفس القيم
- **تقديم** مسارات وظيفية ديناميكية توافق بين التطلعات الفردية والاحتياجات المستقبلية للمجموعة

ظـروف العمـــل

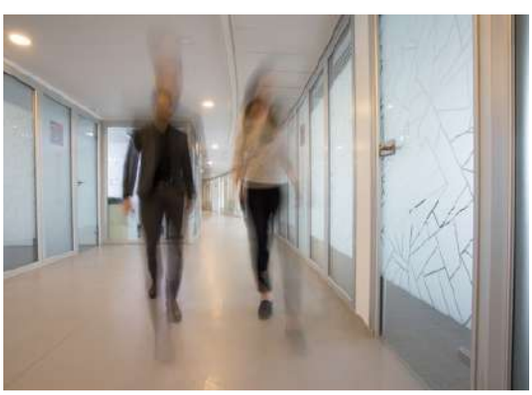

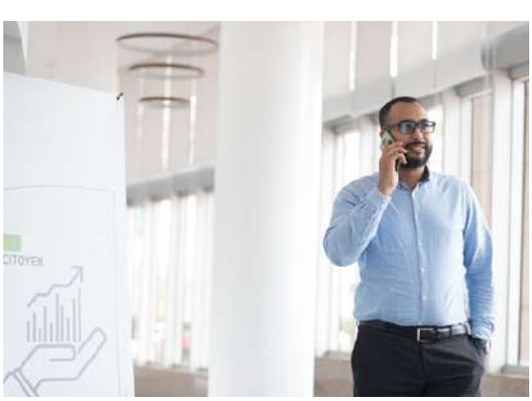

نضـع رفاهيـة تحقيـق ظروف عمـل ملائمة لمسـتخدمينا ضمن أولويتنـا القصوى: إذ نعمـل بطريقـة احترازيـة واسـتباقية مـن أجـل التوفيـق بيـن مهـارات وحاجيـات وتطلعـات المسـتخدمين مـن جهة والقيـود والإمكانيـات المتاحة للمؤسسـة من جهـة أخـرى. وبهـذا، فإننا نسـهر على:

- توفير فضاء عمل ملائم للمستخدمين. « وبالمنسابة نحن بصدد إنشاء فضاء عمل مشترك»
- دعم المسؤولين لتطوير كفاءات مسؤول مؤطر ؛
- تشجيع المزيد من المرونة فيما يخص أنماط التعاون ؛
- تشجيع جميع المبادرات الهادفة لخلق مناخ جيد للعمل ؛
- تموقع مديرية الموارد البشرية والتواصل كضامن للشفافية والتكافؤ وتطبيق القواعد الجاري بها العمل.

يتوفـر صنـدوق الإيـداع والتدبيـر للاحتيـاط على وحـدة طبيـة تسـيرها مسـاعدة اجتماعيـة تحـت إشـراف طبيب الشـغل. تعمل هـذه الخلية علـى التتبع الطبي لجميع المسـتخدمين الذيـن يستفيدون من فحص طبي سنوي. كما يمكن أيضا إجـراء فحوصات حـول أي أمـر يتعلق بصحتهـم وسلامتهم.

سـعيا إلـى تحسـين يومـي لظروف عمـل مسـتخدمي صنـدوق الإيـداع والتدبير للاحتيـاط، تـم إنشـاء مطعـم تابـع للمؤسسـة بالجـوار مـن مقـر صنـدوق الإيـداع والتدبيـر للاحتيـاط، الـذي يوفـر خدمـة عاليـة الجـودة فـي محيـط ممتـع وودي يتماشـى مـع المعاييـر الدوليـة لخدمـات المطاعـم الجماعيـة.

المبادئ الثلاث التي تقوم عليها القيم التي توحدنا بشكل جماعي

القيم الجديدة لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير وتأويلها اليومي في مخططات صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط

تساهم القيم في إسراع وثيرة النمو وفي إسناد المهام. تشمل هذه القيم التي توجه عمل وسلوك الرجال والنساء داخل المؤسسة. وفوق كل الكلمات التي تعرف هذه القيم، فهي تمثل المحاور الرئيسية التي يجب اتباعها لإضفاء الاتساق على أعمالنا داخل وخارج المؤسسة. فهي معايير حقيقية نعتمد عليها لتنميتنا وكذا لاتخاذ التوجيهات الاستراتيجية الصحيحة.

كما أنه بالنظر إلى التحول الذي تشهده مجموعة صندوق الإيداع والتدبير، وتعريفنا للخدمة العمومية والتزامنا الغير المشروط تجاه مواطنينا، ينضم صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط كليا إلى المنظومة الجديدة لقيم المجموعة المرتكزة على ثلاث ألفاظ رئيسية : « التميز والمواطنة والمسؤولية » بكونها في انسجام تام مع سبب وجودها الذي يتوافق مع مهمتها ويتماشى كليا مع استراتيجيتها الجديدة التي تمت مراجعتها وإعادة تحديدها لجعلها في اتساق مع تطورها.

وتمثل هذه القيم الثلاثة كيان خدمة الزبناء الذي تولي له دائمًا مؤسستنا أهمية كبيرة. علاوة على ذلك، نعمل على التأكد باستمرار من تقدير كل زبون من زبنائنا وحماية مصالحهم، وهو ما تؤكده شهادات الاستحقاق الممنوحة من طرف الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي خلال المنتدى الافتراضي الذي تم تنظيمه في أكتوبر 2021 حول موضوع تجربة الزبون، والخطة الاستراتيجية لمنظومة معلوماتية مرنة، وتعزيز آلية مراقبة وتتبع الصناديق المسيرة وتدبير النزاعات.

يعد نيل شهادات الاستحقاق هذه اعترافًا دوليًا بالديناميكية المتواصلة التي يتعهد بها صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط لتعزيز رغبته في ملائمة مناهجه مع أفضل الممارسات الدولية من أجل تحسين جودة الخدمات المقدمة للزبناء وكذا حماية الصناديق التي يعمل على تدبيرها عبر الاستثمارات المالية الملائمة لها.

من خلال التمسك بقيمنا الثلاثة الجديدة، يؤكد صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط التزامه تجاه زبنائه، بجعل المواطن في قلب اهتماماته والعمل على تقديره وإعطائه الأهمية التي يستحقها. ويواصل بذل جهوده وخبراته التي راكمها على امتداد ستين سنة من العمل في خدمة المواطنين على أحسن وجه بمعايير عالية تطبعها النزاهة. كما يبدي اهتمامًا مستمرًا بالجودة في كل ما يسعى إليه.

الإجراءات المتخذة للحد من انتشار فيروس « كوفيد 19 »

خلال فترة الجائحة ومسايرة للمناهج المعتمدة للوقاية من المخاطر المهنية، يسعى صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط دائمًا إلى وضع تدابير للوقاية من المخاطر المتعلقة بفيروس « كوفيد 19 ».

ومن أجل الحفاظ على صحة وسلامة المستخدمين في مقر العمل، تم اتخاذ تدابير وقائية، ذات طابع تنظيمي تتجلى في: العمل عن بعد والقيود المفروضة على السفر وكذا تلك المتعلقة بالجانب الصحي كالتدابير الاحترازية واحترام مسافة الأمان...إلخ

وقد تميزت عملية مكافحة انتشار فيروس « كوفيد 19 » بصندوق الإيداع والتدبير للاحتياط بمجموعة من الإجراءات العملية من قبيل :

- فحص جماعي بوثيرة أسبوعية أو حتى يومية ؛
- تنظيم عملية تلقيح بمقر صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط بشراكة مع الجهات المختصة ؛
- تتبع عملية التلقيح المنظمة من طرف الدولة ؛
- إجراء اختبارات « المستضدات » من طرف المساعدة الاجتماعية ؛
- العمل بنظام التناوب (العمل عن بعد) لضمان إستمرار مختلف العمليات، ولا سيما التنظيم في شكل فرق، بهدف مواصلة الأنشطة ؛
- المراقبة الصارمة لاحترام بروتوكول تدبير مخاطر العدوى بفيروس « كوفيد 19 » من طرف مصلحة الموارد البشرية.

كما تم اتخاذ إجراءات للتواصل خلال الأزمة بشكل مستمر وملاءمتها مع الأحكام والإجراءات التي اعتمدتها السلطات العمومية. وتميزت عملية مكافحة انتشار فيروس « كوفيد 19 » كذلك بالقيام بحملات إعلامية وتوعوية همت وسائل الوقاية والتدابير الاحترازية التي يجب اتباعها بالاعتماد على جميع وسائل التواصل المتوفرة لدى صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط (ملصقات ومنشورات على تطبيقات التواصل واتساب وأنستغرام...).

البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

منظومة معلوماتية في طور الإنجاز

ابتكار مجدد للمزيد من الفعالية

تعد المنظومات المعلوماتية دعامة مركزية بمؤسسات الاحتياط، إذ تعمل على تحصيل وتخزين ومعالجة البيانات الموثوقة والشاملة والدقيقة والمفيدة. وتمكن المنظومات المعلوماتية المعدة بشكل جيد من تحسين الكفاءة التشغيلية وتسهيل اتخاذ القرار وتوفير الأساس لتدبير جيد للعلاقة مع الزبناء من خلال مسار رقمي ملائم.

حرصًا منه على تقديم خدمة جيدة لزبنائه، أطلق صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط سنة 2012، مشروعا طموحا يتعلق بالمفهوم اللاورقي كقوة موجهة لمؤسسة تتميز بالمرونة والفعالية تضمن إمكانية تتبع وتوثيق جميع عملياتها، كما قامت بعد ذلك بتعزيز قدراتها التنظيمية من خلال تدبير العلاقة مع الزبناء عبر منصة شاملة ومتكاملة.

وتسمح هذه المنصة المبتكرة لصندوق الإيداع والتدبير، التي أطلق عليها اسم «مصنع التقاعد»، والتي تعتمد على إصلاح شامل للعمليات المهنية، من إجراء تحسينات كبيرة في إنتاجيتها وتقديم خدمة ذات جودة متماشية مع المعايير.

ومن هذا المنظور المستمر لإرضاء زبنائها وتحسين أداء هذه العمليات، أطلق صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط، وفقًا لخارطة الطريق 2022-2018، مشروعًا لتحويل المنظومة المعلوماتية لضمان التغطية الشاملة لجميع منتوجاته من جهة، ولإتاحة تطويرها وتمديدها لتشمل أنظمة تقاعد وصناديق تقاعد أخرى.

تمنح المنظومة المعلوماتية الجديدة لصندوق الإيداع والتدبير للاحتياط المتميزة بمرونتها وقدرتها على التكيف مع التغيرات الطارئة على الطلبات، تدبيرا أمثل لحجم منتوجاته وأنظمته المسيرة المتسمة بالتعقيد والتنوع.

قوامها بنية تحتية موجهة نحو « الخدمات الصغيرة » وعلى قاعدة للمعطيات خاصة مرتكزة على بنية تحتية « شديدة التقارب »، وتشمل المنظومة المعلوماتية الجديدة عدة عناصر لإضفاء الطابع اللامادي على العمليات ومعالجة الوثائق المرتبطة بها، مع ضمان انفتاح المبادلات مع الشركاء وترشيدها وإتاحتها بشكل أفضل. وكذا ضمان أمن وسلامة الزبناء.

أيضا، وفقًا لمهمته كفاعل رئيسي مندمج يعمل على تقديم حلول فعالة، واصل صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط، خلال سنة 2021، تحويل منظومته المعلوماتية، بإصدار تدريجي لمنصته الجديدة « Agilys 2.0 » المتعددة الصناديق والمنتوجات، التي عملت في مرحلتها الاولية على تغطية جميع منتجات التقاعد.

كما تابع صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط تفعيل الباقة الرقمية « E-Htiyati Adhérents » الخاصة بالمشغلين المنضمين للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد والتي تهدف إلى تبسيط المبادلات مع المنضمين ومعالجة سلسلة الأنشطة المرتبطة بتدبير « التقاعد » وفقًا لعمليات رقمية تتصف بالطابع اللاورقي بدءًا من المشغل المنضم حتى المنخرط و/أو المستفيد من المعاش.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تتويج مفهوم وضع النماذج المعتمد في تفعيل هذه المنصة الجديدة في نسخة 2020 بشهادة استحقاق بميزة خاصة من طرف الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي في إطار الممارسات الجيدة لأفريقيا. ويعتمد تفعيل هذه المنصة على نهج مبتكر في بناء مشترك للمعارف يرتكز على عمليات تسليم متكررة وتدريجية قادرة على تلبية متطلبات الزبناء بمختلف أنواعها.

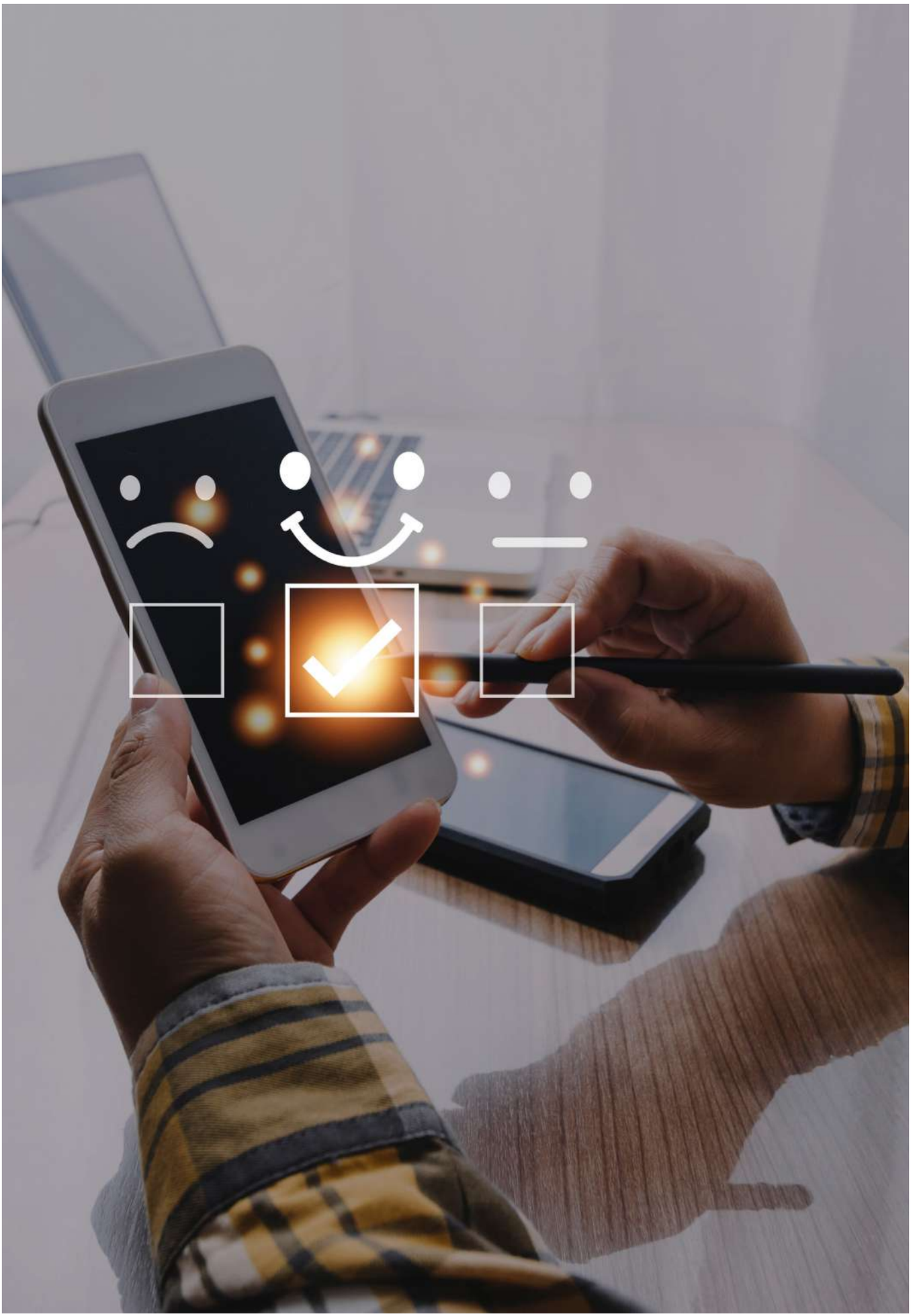

اعترافات وطنية ودولية

صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط يؤكد امتثاله لمقتضيات معيار ISO 9001 نسخة 2015

بعد عملية التدقيق الذي أجراه مكتب فيريتاس في الفترة من 3 إلى 5 مارس 2021، حافظ صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط على شهادة تصديق نظام التدبير بالجودة وفقًا لمقتضيات المعيار الدولي ISO 9001 نسخة 2015. وتشمل هذه الشهادة جميع أنشطة صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط فهي تشهد على مجهوداته المبذولة في سعيه للتميز والتحسين المستمر لعملياته، مما يضع إرضاء جميع الأطراف المعنية في قلب اهتماماته. علاوة على ذلك، لم يسجل تقرير الشركة المذكورة أي عدم امتثال وقد سلط الضوء على العديد من نقاط القوة كالالتزام القوي للإدارة والمستخدمين في تنزيل نظام التدبير بالجودة وصيانته وتحسينه والرؤية الاستراتيجية بأهداف إنمائية واضحة يكتسيها طابع المواطنة وكذا منظومة التدبير المناسبة والملائمة لرهانات صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط، ومدعمة بحكامة مناسبة.

ومن بين نقاط القوة التي تم تسجيلها أيضا نذكر : الآلية الملائمة والناجعة لتحديد وتتبع متطلبات الزبناء والأطراف المعنية مرتكزة على مقاربات مبتكرة (مقياس السمعة والصورة، مقاربة الابتكار المفتوح والتفكير التصميمي، تحليل شكايات الزبناء...) والخدمات ذات المستوى المناسب وبتعاقد مع الأطراف المعنية وكذا سياسة إزالة الطابع المادي والتحول الرقمي التي تشجع على بلورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ويعد هذا الاعتراف المتجدد ثمرةً للمجهودات المبذولة وللتعبئة العامة للأطر التي تعمل يوميا من أجل القيام على أحسن وجه بالمهمة المنوطة لصندوق الإيداع والتدبير للاحتياط والمتمثلة في تدبير أنظمة التقاعد وصناديق التضامن المخول له مساهما بذلك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية للبلاد.

وتجدر الإشارة إلى أن توجيهات سياسة الجودة لصندوق الإيداع والتدبير للاحتياط تندرج في إطار الرؤية الشاملة لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير فيما يخص المسؤولية والتميز والمواطنة، وكذاعزمه لإرضاء وخدمة مليون مواطن.

ISO 9001:2015
BUREAU VERITAS
Certification

ثقة
فائدة
تميز

صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط أول فاعل في مجال الاحتياط الاجتماعي بالمغرب يحصل على شهادة ISO 27001 نسخة 2017 لجميع أنشطته

حصل صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط من طرف مكتب «سيرتي تروست»، في يوليوز 2021، على شهادة تصديق ISO 27001 نسخة 2017.

يعد حصول صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط على شهادة ايزو 27001 نسخة 2017 الصادرة عن مكتب سيرتي-تروست، تعزيزا لإلمامه بحكامة الأصول الرقمية والمخاطر المتعلقة بالأمن المعلوماتي وذلك من خلال تطبيق نظام تدبير أمن معلوماتي نافع وفعال، مبني على أساس معيار مرجعي دولي.

توضح هذه الشهادة المنهجية المعتمدة من طرف صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط الهادفة إلى تدبير مخاطر الأمن المعلوماتي والتي تمكنه من ضمان سرية وسلامة البيانات المتعلقة بمختلف أنظمة التقاعد وصناديق التضامن لفائدة مليون مواطن.

كما تعترف شهادة نظام تدبير أمن المعلومات مواءمة تدبير مخاطر صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط/الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد مع أهدافه الاستراتيجية، وبالتالي ضمان مستوى الأمن المطلوب والمتآلف مع كل نوع من المعلومات.

وبهذا يصبح صندوق الايداع والتدبير للاحتياط أول مؤسسة للاحتياط الاجتماعي تتبنى معيار ISO 27001 نسخة 2017 وهو المعيار الدولي الوحيد الذي يحدد المتطلبات المتعلقة بتدبير جميع معلومات ومنظومات صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط وكذا جميع أنشطته ومنتوجاته وخدماته.

شهادات التميز والاستحقاق المسلمة من طرف الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي

تمنح الخطوط التوجيهية للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي لمؤسسات الضمان الاجتماعي إمكانية الوصول إلى معايير دولية تخص الحماية، لكونها أساسًا من أسس مقارنة تفعيل التحسينات الإدارية وإطارا مرجعيا لتدبير المخاطر من جهة وقضية محورية لأي مؤسسة ضمان اجتماعي.

كما توفر الخطوط التوجيهية للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي لمدبري مؤسسات الضمان الاجتماعي إمكانية الوصول إلى المعرفة المحكمة والعملية للممارسات الدولية الجيدة في المجالات الرئيسية لتدبير الضمان الاجتماعي.

خلال سنة 2021، حصل صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط على شهادة التميز في مجال تواصل إدارات الضمان الاجتماعي وعلى خمس (5) شهادات تقدير منها ثلاث (3) شهادات بميزة تخص :

- إصدار ميثاق تدبير تضارب المصالح بين مسيرين ينتمون إلى مجموعات متعددة التخصصات أو كيفية حماية صناديق الضمان الاجتماعي من مخاطر تضارب المصالح ؛
- وضع نهج موجه نحو الزبناء هدفه تعزيز تطوير الخدمات الإلكترونية ؛
- نمذجة نشاط الاحتياط والتقاعد من خلال مكتبة مرجعية للأنشطة ؛
- التدقيق الخارجي ؛
- وضع خطة استراتيجية تخص تكنولوجيا المعلومات لمنظومة معلوماتية مرنة.

وتعد هذه الاعترافات المسلمة من طرف الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي ثمرةً لمجهودات صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط التي يبذلها في إطار الأساليب والمبادرات المبتكرة والجديدة من جهة والتحسين المستمر لأداء وفعالية الحلول العملية السارية.

ولا تفوتنا الإشارة إلى كون تتويج صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط من طرف الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي خلال سنة 2009 و2014 و2017 وكذا خلال سنة 2020 يعتبر الأول من نظيره إذ أنه أول مؤسسة من بين 330 مؤسسة عضوًا في الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، تحصل في آن واحد على ثلاث (3) شهادات تميز في مجالات : الحكامة الرشيدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجودة الخدمات.

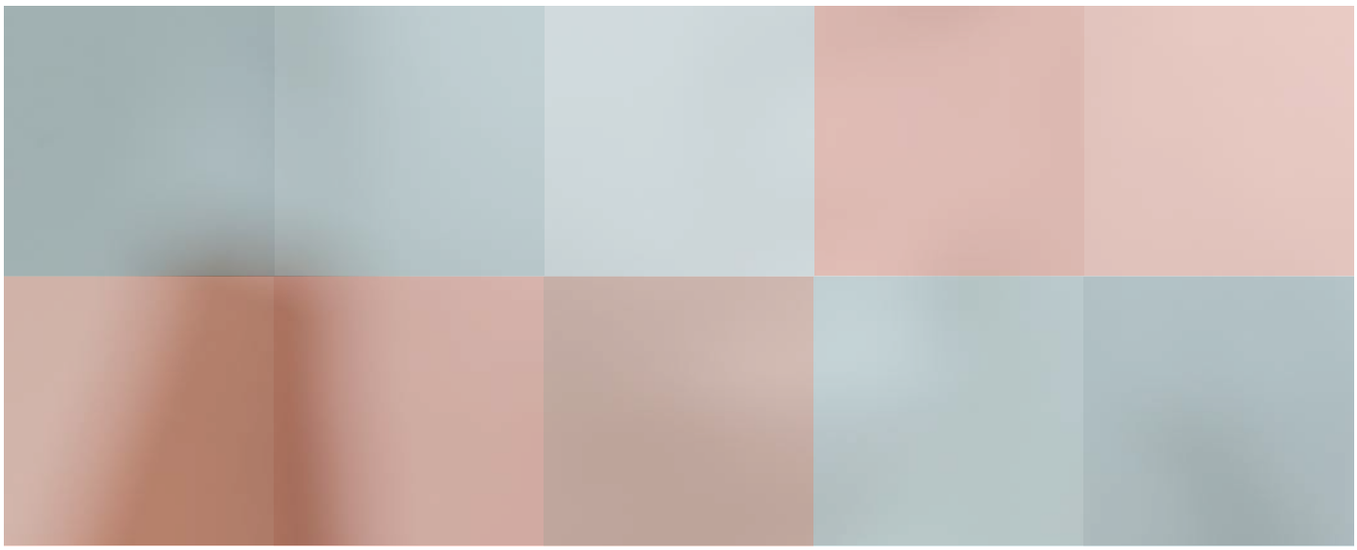

الصنـدوق الوطنـي للتقـاعد والتأميـن

التـأسـيس

يعتبـــر الصنـدوق الوطنـي للتقاعـد والتأميـن مؤسســـة عموميـة تتمتـع بالشـــخصية المدنية والاسـتقلال المالي ويســـير شـــؤونها صندوق الإيداع والتدبيـــر، تم تأسيســـها وفـــق الظهير الشـريف رقـم 301.59.1 بتاريـخ 27 أكتوبـر 1959 الـذي تـــم إتمامـه وتعديلـه بالظهير رقـم 131.14.1 بتاريـخ 31 يوليوز 2014.

مجـال التدخـل

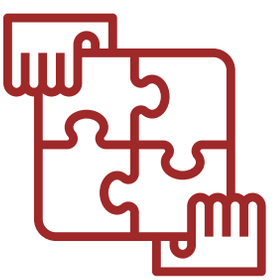

يعمل الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين تحت ضمانة الدولة وتتجلى مهامه كما يلي :

- تلقي رؤوس الأموال المكونة للإيرادات الممنوحة تعويضا عن حوادث الشغل أو الأمراض المهنية والإيرادات الممنوحة تعويضا عن إيرادات حوادث السير أو الممنوحة بموجب قرارات قضائية تعويضا عن حوادث الحق العام. وتنص المادة ٢ من الظهير الطابع الإجباري لشركات التأمين وإعادة التأمين بدفع الرساميل المكونة لإيرادات حوادث الشغل والأمراض المهنية إلى الصندوق الوطني.
- إصدار تأمينات هدفها :
  - دفع رساميل أو إيرادات مكونة من مساهمات محصلة ومرسملة ؛
  - تأمين إيرادات معجل دفعها عمرية كانت أو مؤقتة ؛
  - تأمين إيرادات عمرية مؤجلة في حالة الحياة، من خلال دفعات واحدة أو دورية، والتي يمكن دفعها في حالة العجز.
- التدبير دون التزامات مالية :
  - الأنظمة تنص عليها تشريعات محددة ؛
  - لأي نظام أو معاش بشكل تعاقدي.

أهم الأرقام 2021

التدبـــير الذاتـــي
مجـــال صنـــاديـق التضـــامن

839,03 مليون درهم
رساميل مكونة وتعويضات محصل عليها

526,96 مليون درهم
إيرادات مؤدات

81.695
عدد المستفيدين

حـــوادث الشـــغل	حـــوادث الســـير
66.781 عدد المستفيدين	**14.910** عدد المستفيدين
728,37 مليون درهم رساميل مكونة	**110,66** مليون درهم تعويضات محصل عليها
385,97 مليون درهم إيرادات مؤدات	**140,93** مليون درهم إيرادات مؤدات
5.495,46 مليون درهم احتياطات حسابية	**270,47** مليون درهم احتياطات حسابية

مجـــال التقاعد

1.139,31 مليون درهم
أقساط ومساهمات

1.060,27 مليون درهم
معاشات مؤدات

روكور

59.760
عدد المساهمين النشيطين

1.146,34 مليون درهم
رقم المعاملات

660,68 مليون درهم
معاشات مؤدات

6.950,36 مليون درهم
احتياطات حسابية

منتوجات تقاعد أخرى

43,66 مليون درهم
رقم المعاملات

399,59 مليون درهم
معاشات مؤدات

التدبير الذاتي
مجال صناديق التضامن
حوادث الشغل

وفقا للمرسوم 1-60-233، يقوم الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، منذ تأسيسه، بتدبير :

- ملفات حوادث الشغل تحت مسؤولية أرباب العمل الغير مؤمن عليهم أو شركات التأمين عوض أرباب العمل المؤمن عليهم ؛
- ملفات الأمراض المهنية تحت مسؤولية شركات التأمين عوض أرباب العمل المؤمن عليهم ؛
- ملفات حوادث التلاميذ المتمدرسين تحت مسؤولية وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

انخفاض الرساميل المكونة بنسبة 38,4%

تميزت سنة 2021 بانخفاض عدد الملفات بنسبة 39,9% مقارنة مع سنة 2020 حيث مر عدد الملفات من 14.150 ملف في سنة 2020 إلى 8.509 ملف في سنة 2021. ويفسر هذا الانخفاض بتراجع عدد الملفات التي توصل بها الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين في إطار محفظة إيرادات حوادث الشغل حيث انخفض عدد هذه الملفات بـ 5.908 ملف أي ما يعادل 65,8% من مجموع الملفات المتوصل بها.

توزيع ملفات حوادث الشغل المتوصل بها

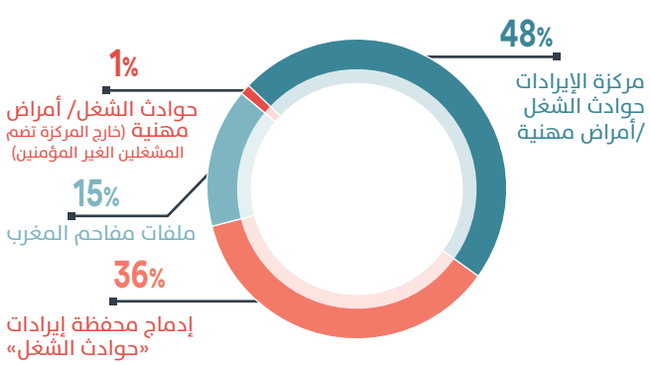

وقد بلغت الرساميل المكونة لإيرادات حوادث الشغل المحصل عليها 728,37 مليون درهم مقابل 1.182,49 مليون درهم في سنة 2020، أي بانخفاض نسبته 38,4%. وذلك بعد الانخفاض لتذاكر النقل الاستثنائية لمحافظ إيرادات حوادث الشغل والأمراض المهنية.

تطور عدد ملفات إيرادات حوادث الشغل والرساميل المكونة

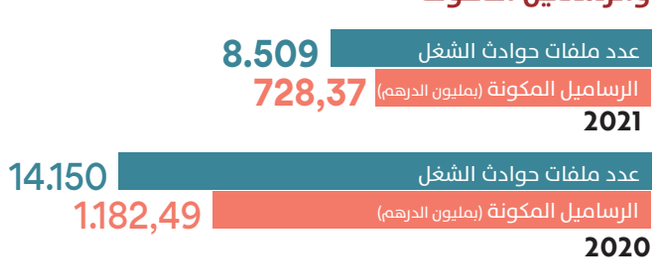

ارتفاع عدد المستفيدين بنسبة 5,2%

خلال سنة 2021، وصل عدد المستفيدين من إيرادات حوادث الشغل إلى 66.781 مستفيد مقابل 63.508 في سنة 2020، مسجلا بذلك ارتفاعا نسبته 5,2%.

وعلى غرار السنوات الماضية، لا زالت فئة ضحايا حوادث الشغل مهيمنة على مجموع المستفيدين من إيرادات حوادث الشغل حيث بلغ عدد الضحايا 48.192 ممثلا بذلك 72,2% من مجموع المستفيدين.

كما وصل السن المتوسط للمستفيدين إلى 58 سنة بالنسبة للضحايا و 61 سنة بالنسبة للأزواج و 73 سنة بالنسبة للأصول و 14 سنة بالنسبة للأيتام.

تطور عدد المستفيدين من حوادث الشغل

ارتفاع الإيرادات المؤدات بنسبة 15,9%

خلال سنة 2021، وصل مبلغ الإيرادات المؤدات إلى 385,97 مليون درهم مقابل 332,99 مليون درهم بالمقارنة مع سنة 2020، أي بارتفاع نسبته 15,9%.

تطور الإيرادات المؤدات (بمليون الدرهم)

ارتفاع الاحتياطات الحسابية بنسبة 14,1%

إلى حدود نهاية سنة 2021، بلغت الاحتياطات الحسابية المتعلقة بإيرادات حوادث الشغل 5.495,46 مليون درهم مقابل 4.815,17 مليون درهم سنة 2020، أي بارتفاع نسبته 14,1%.

تطور الاحتياطات الحسابية (بمليون الدرهم)

التدبير الذاتي
مجال صناديق التضامن
حوادث السير

تطبيقا لقانون الظهير رقم 1-84-177 الصادر بتاريخ 02 أكتوبر 1984 والمتعلق بتعويض ضحايا الحوادث التي تسببت فيها عربات برية ذات محرك، يتولى الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين تدبير تعويضات حوادث السير لفائدة الضحايا القاصرين وذوي حقوقهم، مقابل تلقي مبلغ تعويض الضحايا القاصرين وذوي حقوقهم من شركات التأمين.

بالنسبة للضحايا القاصرين، يدفع هذا التعويض جزئيا على شكل إيراد حتى بلوغهم سن الرشد، ويتم دفع الباقي لهم على شكل رأس مال عند بلوغهم هذا السن. أما بالنسبة لذوي الحقوق القاصرين، فإنه يتم دفع جميع التعويضات على شكل إيراد.

ارتفاع التعويضات المحصل عليها بنسبة 13,4%

في سنة 2021، توصل الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين بـ 4.310 ملف حادثة سير مقابل 3.549 ملف بالمقارنة مع سنة 2020 بارتفاع نسبته 21,4%. وقد ترتب عن هذه الملفات تعويضات قدرها 97,54 مليون درهم مقابل 110,66 مليون درهم في السنة الماضية، بارتفاع نسبته 13,4% متأثرة بالرجوع إلى حالة ما بعد الجائحة.

تطور عدد ملفات إيرادات حوادث السير والتعويضات المحصل عليها

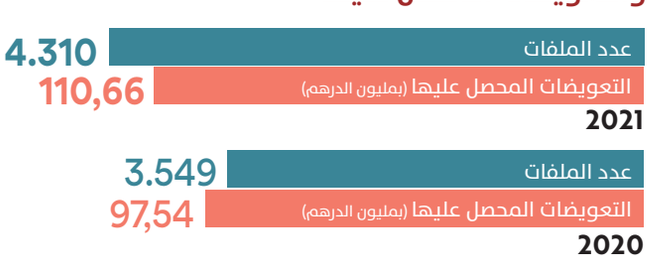

انخفاض طفيف لعدد المستفيدين

انخفض عدد المستفيدين من إيرادات حوادث السير (المكون من الضحايا وذوي حقوق القاصرين) من 14.944 مستفيد في سنة 2020 إلى 14.910 في سنة 2021، أي بانخفاض نسبته 0,2%. وبلغ عدد فئة ذوي الحقوق القاصرين 10.151 مستفيد، ممثلة بذلك الأغلبية الساحقة بنسبة 68,1% من مجموع المستفيدين.

تطور عدد المستفيدين من إيرادات حوادث السير

ارتفاع الإيرادات المؤدات بنسبة 2,4%

بلغـــت الإيرادات المـــؤدات خلال هـــذه الســـنة 140,93 مليـــون درهـــم مقابـــل137,57 مليـــون درهـــم فـــي ســـنة 2020، أي بارتفاع نسبته 2,4%.

انخفاض الاحتياطات الحسابية بنسبة 2,8%

إلـــى حـــدود نهايـــة ســـنة 2021، بلغـــت الاحتياطات الحســـابية لإيرادات حـــوادث الســـير 270,47 مليـــون درهـــم مقابـــل 278 مليـــون درهـــم فـــي ســـنة 2020، أي بانخفاض نسـبته 2,8%.

تطـور عـدد التعويضات المحصل عليها (بمليون الدرهم)

تطور الاحتياطات الحسابية (بمليون الدرهم)

التدبير الذاتي
مجال التقاعد
روكور : النظام التكميلي للتقاعد

يعتبر « روكور» نظام تقاعد تكميلي اختياري بالرسملة الجماعية ويمنح مزايا عديدة. يتميز « روكور » بهدفه الغير الربحي، حيث يتم توزيع مجموع الأرباح المحققة على مستوى التدبير المالي والتقني والإداري على المنخرطين على شكل إعادة تقييم.

ويعد «روكور»، النظام الذي تم إطلاقه وتسويقه من طرف الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين منذ سنة 1988، من بين أنظمة التقاعد التكميلية الرئيسية التي تضمن دخلا إضافيا عند سن التقاعد.

ارتفاع طفيف لعدد المساهمين النشيطين

شهدت سنة 2021 ارتفاعا في عدد المساهمين النشطين بنسبة 0,5% مقارنة بسنة 2020، ليصل إجمالي عدد المنخرطين في « روكور » إلى 59.760 منخرط مقابل 59.458 خلال السنة الماضية.

تطور عدد المساهمين النشيطين

ارتفاع رقم المعاملات بنسبة 10,2%

في سنة 2021، حصل النظام التكميلي للتقاعد « روكور » على مساهمات انخراط وتصحيح بقدر 1.146,34 مليون درهم مقابل 1.039,95 مليون درهم في 2020، أي بارتفاع نسبته 10,2% بعد تطور حجم المساهمات وعمليات التحقق التي قامت بها المؤسسات المنضمة الكبرى بشكل رئيسي.

تطور رقم المعاملات (بمليون الدرهم)

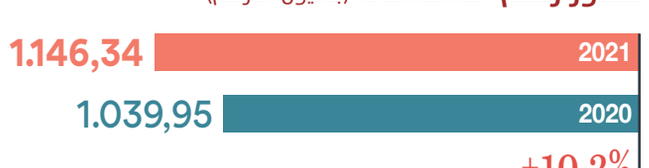

ارتفاع طفيف للمعاشات المؤدات

خلال سـنة 2021، تـم تصفيـة 5.302 ملف مقابل 4.201 بالمقارنة مـع السنة الماضية، أي بارتفاع نسـبته 26,2%. ويتوزع عـدد الملفات المصفاة كما يلي :

- قرض تسبيق على عقد « روكـور» : 1.715
- خيار « الرأسمال» : 2.372
- استرجاع المساهمات : 894
- رأسمال الوفاة : 111
- المعاشات : 183
- التحويل : 27

باسـتثناء قـروض التسـبيق علـى عقد « روكـور»، فقـد تم خلال هـذه السـنة أداء معاشات بلغت 660,68 مليـون درهـم مقابـل 655,31 مليـون درهـم فـي سـنة 2020، أي بارتفاع نسـبته 0,8%.

تطـور المعاشات المـؤدات (بمليون الدرهم)

ارتفاع الاحتياطات الحسابية بنسبة 9,9%

إلـى حـدود نهايـة سـنة 2021، بلغـت الاحتياطات الحسـابية المكونـة والتـي تغطي حقـوق المؤمنيـن لهـم 6.950,36 مليـون درهـم مقابـل 6.324,33 مليـون درهـم فـي سـنة 2020، أي بارتفاع نسـبته 9,9%.

تطـور الاحتـياطات الحسـابية (بمليون الدرهم)

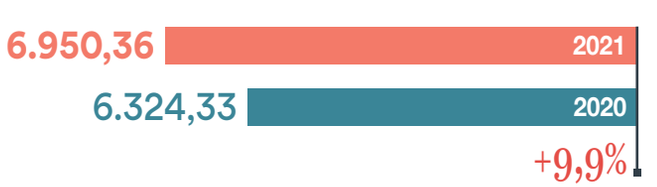

قيمة النقطة « روكـور »

ابتداء من فاتح يناير 2022، قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، بعد موافقة وزارة الاقتصاد والمالية، بالرفع من شراء و دفع النقطة المتعلقتين بالنظام التكميلي للتقاعد « روكـور »، على التوالي بسعر 2,1356 درهم. و 0,2098 درهم.

التدبير الذاتي
مجال التقاعد
صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب

قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، في سنة 1991، بإطلاق صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب. وهو نظام تقاعد خاص بمحامي المغرب المرسمين والمتمرنين، يضمن لهم معاشات تقاعد في 60 سنة من العمر ومعاشات في حالة زمانة ومعاشات لذوي الحقوق في حالة الوفاة. يتميز صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب بتنوع موارده التمويلية التي تتكون أساسا من الفوائد الممنوحة من طرف صندوق الإيداع والتدبير على الحساب العام للمحامين ومن المساهمات الفردية للمحامين برسم الانخراط والتصحيح وغيرها من الموارد المحددة من طرف مختلف الهيئات.

ارتفاع عدد المحامين المسجلين بنسبة 0,67%

خلال سنة 2021 تم انخراط 42 محامياً جديدا في صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب حيث وصل عددهم منذ دخول هذا الصندوق لحيز التطبيق إلى 6.280 محامياً، أي بارتفاع نسبته 0,67% مقارنة بالسنة الماضية.

تطور عدد المحامين المسجلين

ارتفاع طفيف لرقم المعاملات

وصل مبلغ تحصيلات صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب في سنة 2021 إلى 9,86 مليون درهم مقابل 9,79 مليون درهم في 2020، بارتفاع نسبته 0,7%.

تطور رقم المعاملات (بمليون الدرهم)

ارتفاع المعاشات المؤدات بنسبة 5,1%

خلال سنة 2021 قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين بتصفية 85 ملفا جديدا لفائدة المستفيدين من صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب.

وبذلك يرتفع العدد الإجمالي للمعاشات المصفاة إلى حدود نهاية سنة 2021 إلى 1.219 ليصبح إجمالي المبالغ المدفوعة 10,57 مليون درهم مقابل 10,06 مليون درهم في سنة 2020 أي بارتفاع نسبته 5,1%.

تطور المعاشات المؤدات (بمليون الدرهم)

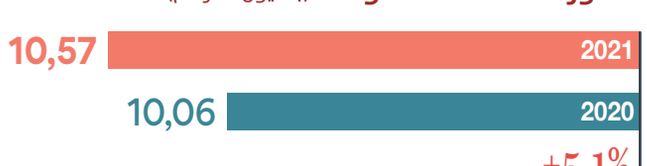

ارتفاع الاحتياطات الحسابية بنسبة 3,6%

إلى حدود نهاية 2021 وصلت الاحتياطات الحسابية والتي تغطي حقوق المؤمنين لهم 396,85 مليون درهم مقابل 382,91 مليون درهم سنة 2020 أي بزيادة نسبتها 3,6%.

تطور الاحتياطات الحسابية (بمليون الدرهم)

الضمان الحرفي

في سنة 2021، بلغت حصة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين في الأقساط وواجبات الاشتراك المحصل عليها في إطار نظام الضمان الحرفي 0,33 مليون درهم مقابل 0,30 مليون درهم بالمقارنة مع السنة الماضية.

وبلغ عدد الملفات المصفاة 158 مقابل 153 سنة 2020. كما بلغت المعاشات المؤدات 0,64 مليون درهم بينما وصلت الاحتياطات الحسابية التي تغطي حقوق المؤمنين خلال سنة 2021 إلى 44,46 مليون درهم خلال سنة 2021 مقابل 43,34 مليون درهم سنة 2020.

قيم نقط **صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب**

ابتداء من فاتح يناير 2022، قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، بعد موافقة وزارة الاقتصاد والمالية، بالاحتفاظ بنفس قيم شراء ونفع النقط المتعلقتين بصندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب على التوالي في **1,9210 درهم** و**0,1784 درهم**.

معاشات تقاعد أخرى

قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، في سنة 2012، بتدبير معاشات الصندوق الداخلي للتقاعد للمكتب الشريف للفوسفاط الغير المحولة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، والمتمثلة في :

- المعاش الثابت لفائدة النشيطين ؛
- الزيادات في المصاريف العائلية لفائدة النشيطين ؛
- المعاش الثابت لفائدة المستفيدين من المعاش ؛
- الزيادات في المصاريف العائلية لفائدة المستفيدين من المعاش.

كما وصل المبلغ الإجمالي للمعاشات المؤدات خلال سنة 2021 إلى 371,18 مليون درهم مقابل 365,55 مليون درهم بارتفاع نسبته 1,5% بالمقارنة مع السنة الماضية وقد استفاد منها 36.643 مستفيد.

وفي إطار تدبير هذه الأنظمة تم تكوين احتياطي تقني وصل، حتى نهاية هذه السنة، إلى 6.980,69 مليون درهم مقابل 7.192,45 مليون درهم في سنة 2020، أي بانخفاض نسبته 2,9%.

كما قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين في سنة 2021 بأداء معاشات ثابتة لفائدة متقاعدي بعض المؤسسات العمومية بلغت 8,50 مليون درهم لفائدة 271 مستفيد.

كما وصلت الاحتياطات الحسابية المكونة إلى 205,39 مليون درهم مقابل 191,77 مليون درهم في سنة 2020، أي بارتفاع نسبته 7,1%.

في أبريل 2021، قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين بإطلاق منتوج تقاعد جديد مؤجل الدفع « إنصاف » لصالح المستفيدين من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة الذين أعيد إدراجهم في القطاع العام في سن لا يسمح لهم بذلك. أن يكون عند التقاعد مستويات لائقة من المعاش.

وفي نفس السياق، شرع الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين في تحصيل مبلغ مساهمة بمبلغ 30,05 مليون درهم، كما شرع في دفع معاشات بمبلغ 1,18 مليون درهم لصالح 8 مستفيدين. وبلغت قيمة الاحتياطات 29,44 مليون درهم خلال سنة 2021.

التدبـــير المفوض
مجـــال صنـــاديق التضـــامن

التدبير المفوض لإيرادات حوادث الشغل

خـلال السـنة الماليـة 2021، بلغ حجـم الإيـرادات الصـادرة 0.18 مليون درهـم لفائـدة 182 مسـتفيدًا مقابـل 0,51 مليـون درهـم خـلال سـنة 2020. ويرجـع هـذا الانخفـاض إلـى تحويـل محفظـة حوادث الشـغل/ الأمـراض المهنيـة التـي تسـيرها شـركة سـهام للتأميـن، إلـى محفظة الصنـدوق الوطنـي للتقاعـد والتأمين.

أمـا بالنسـبة لإجمالـي تكاليـف التسـيير فقـد بلـغ 48,23 ألـف درهم (بدون احتسـاب الرسـوم).

مفاحم المغرب

بعـد قـرار تصفيـة منازعات شـركة مفاحم المغرب، تـم عقـد اتفاقية بيـن وزارة الماليـة، ووزارة الطاقـة والمعـادن، والمكتـب الوطنـي للهيدروكربونـات والمناجـم والصنـدوق الوطنـي للتقاعـد والتأمين، مـن أجـل الحفاظ على حقـوق الموظفين السـابقين لشـركة مفاحم المغـرب، وضحايـا حـوادث الشـغل والأمـراض المهنية.

بالإضافة إلـى تدبير معاشـاتهم، يقـوم الصندوق الوطني للتقاعـد والتأميـن بتتبـع الإجـراءات القانونيـة على مسـتوى مختلـف المحاكم بالمملكة.

خـلال 2021، بلـغ حجـم المتأخـرات الصـادرة 12,89 مليـون درهـم أي بزيادة نسـبتها 15,1% بالمقارنـة مع سـنة 2020 ويفسـر هذا الارتفاع خصوصـا بارتفـاع عـدد المسـتفيدين الـذي مر مـن 973 مسـتفيد خلال سـنة 2020 إلى 1.374 مسـتفيد خلال سـنة 2021.

وبلـغ مجمـوع مصاريـف التدبيـر الإداري فـي سـنة 2021 لهـذا الصنـدوق، 3,14 مليـون درهـم (بـدون احتسـاب الرسـوم).

صندوق التكافل العائلي

خـلال سـنة 2021، قام الصنـدوق الوطني للتقاعـد والتأمين بتدبير 11.136 ملـف جديـد لفائـدة 19.435 طفل مسـتفيد.

وحتـى نهايـة سـنة 2021، بلغـت التسـبيقات الصـادرة 119,06 مليون درهـم، أي بزيـادة نسـبتها 13,8٪ بالمقارنة مع سـنة 2020، موازاة مع ارتفـاع عـدد المسـتفيدين مـن البرنامـج، وذلـك بعد اسـتئناف أنشـطة المحاكـم فـي المملكة بعـد الجائحة.

وقـد بلـغ عـدد المسـتفيدين مـن الصنـدوق 33.930 مسـتفيداً خـلال سـنة 2021 مقابـل 28.356 مسـتفيد خـلال سـنة 2020.

وبلـغ مجموع مصاريـف التدبيـر الإداري فـي 2021 لهذا الصنـدوق، 2,36 مليـون درهم (بدون احتسـاب الرسـوم).

صناديق العمل

ابتـداء مـن فاتـح يوليـوز 2013، شـرع الصنـدوق الوطنـي للتقاعـد والتأميـن فـي تدبيـر صناديـق العمـل : صنـدوق الزيادة فـي الإيرادات وصنـدوق تضامـن المشـغلين وصنـدوق الضمـان.

خـلال سـنة 2021، قام الصنـدوق الوطني للتقاعـد والتأمين بتدبير 2.126 ملـف وبـأداء 335,33 مليـون درهـم مقابـل 499,79 مليـون درهـم فـي 2020، أي بانخفـاض 32,9% بعد التصفية فـي عام 2020 لمبالـغ كبيـرة تخـص الزيـادة الجديدة في المعاشـات بإثـر رجعي.

وبلـغ مجمـوع مصاريـف التدبيـر الإداري خـلال سـنة 2021 لهـذا الصنـدوق، 13,47 مليـون درهـم (بـدون احتسـاب الرسـوم).

دعم الأرامل

بموجـب الاتفاقية المبرمـة بيـن الدولـة والصنـدوق الوطنـي للتقاعـد والتأميـن، تـم تخويـل، الصنـدوق الوطنـي، عمليـة تدبيـر وأداء المسـاعدة المباشـرة لفائـدة النسـاء الأرامل فـي وضعيـة هشـة الحاضنـات لأطفالهن اليتامـى.

كمـا قام الصنـدوق الوطني للتقاعـد والتأمين، خـلال 2021، بتدبير 9.724 ملـف لفائـدة 18.714 يتيـم. كما وصل مبلـغ المسـاعدات المـؤدات 584,21 مليـون درهـم مقابـل 590,23 مليـون درهم في سـنة 2020، أي بانخفـاض قيمتـه 1%.

ومـر عـدد اليتامـى المسـتفيدين مـن 150.280 يتيم مستفيد خلال سنة 2020 إلـى 156.027 خلال سنة 2021، أي بارتفاع نسـبته 3,8%.

وبلـغ مجمـوع مصاريـف التدبير الإداري فـي 2021 لهـذا الصندوق، 5,58 مليـون درهم (بدون احتسـاب الرسـوم).

أهم الأرقام 2021

التدبـــير المفوض

1.223,31 مليون درهم

إيرادات مؤدات

232.037

عدد المستفيدين

مجـــال التقـاعد

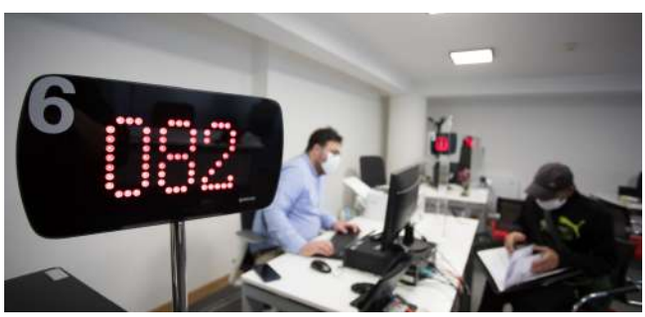

صندوق التقاعد لهيئة المحامين بالدار البيضاء

خـلال سنة 2021، تـم تسجيل 245 محامي جديـد ليصل مجموع عـدد المحامين المنخرطيـن في صندوق التقاعـد لهيئة المحامين بالـدار البيضاء إلـى 4.103.

وبلغت تحصيلات هذه السنة 4,98 مليون درهم مقابل 5,20 مليون درهـم في سنة 2020، أي بانخفاض نسبته 4,2%.

أمـا علـى مستوى المعاشات، فقد تـم خلال سنة 2021 تصفية 56 ملـف معـاش.

كما وصـل إجمالـي المعاشات المؤدات سنة 2021 إلـى 12,59 مليـون درهـم مقابـل 12,72 مليـون درهـم فـي سـنة 2020.

تطـور تحـصيلات ومعـاشات صنـدوق التقـاعد لهيـئة المحـامين بالدار البيـضاء (بمليون الدرهم)

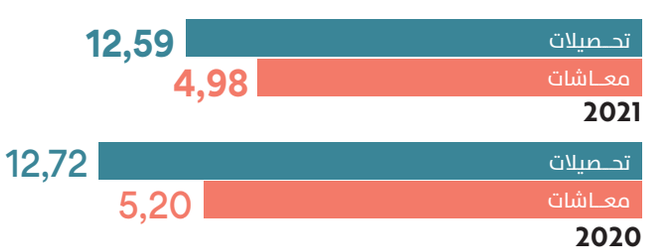

نظام تقاعد أعضاء مجلس المستشارين

إلـى حـدود نهاية سـنة 2021، وصـل مبلغ اشـتراكات ومساهمات نظـام تقاعـد أعضاء مجلس المستشـارين إلـى 7,88 مليون درهـم مقابـل 8,28 مليـون درهم في سـنة 2020، أي بانخفاض نسبته 4,8%.

خـلال سـنة 2021، لـم يلاحـظ أي تغيير علـى مستوى المعاشـات المـؤدات حيـث بلغ 38,46 مليـون درهـم مقابـل 38,37 مليـون درهـم فـي سـنة 2020.

تطـور تحـصيلات ومعـاشات أعضاء مجلس المستشارين (بمليون الدرهم)

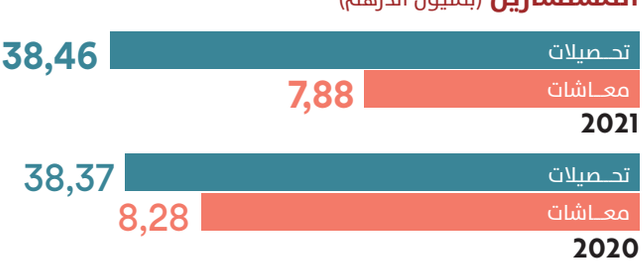

نظام تقاعد أعضاء مجلس النواب

إلـى حدود نهاية سـنة 2021، وصـل مبلـغ اشـتراكات ومسـاهمات نظـام تقاعـد أعضـاء مجلـس النـواب إلـى 22,62 مليون درهـم مقابـل 27,34 مليـون درهـم فـي سـنة 2020 وذلك بعد توقف.

وفـي إطـار تصفيـة نظـام تقاعـد أعضـاء مجلـس النـواب، تـم دفـع الاحتياطيـات للأعضـاء والمسـتفيدين وفقـا لأحكام القانـون 21-24.

التدبـير المـالي

وضعيــة محفــظة الاستثمارات

إلــى حــدود نهايــة ســنة 2021، ســجل إجمالـي محفظــة الحســابات الذاتيــة لاستثمارات الصنـدوق الوطنـــي للتقاعـــد والتأميـــن مبلغـا قـدره 23,6 مليـــار درهم بارتفاع قدره 0,9 مليـــار درهما بالمقارنة مع سـنة 2020.

كما بلــغ إجمالـــي استثمارات محافـظ الصنـــدوق الوطني للتقاعـد والتأميـن صافي قدره 504,7 مليـون درهـم للديـن العـام.

النتائج المالية

الحصيـــلة

الخصـــوم

فـي 31 دجنبـر 2021، بلـغ مجمـوع خصـوم الصنـدوق الوطنـي للتقاعـد والتأميـن 22.573,48 مليـون درهـم مقابـل 21.390,89 مليـون درهـم بالنسـبة لسـنة 2020، أي بارتفـاع نسـبته 5,53%.

يمثـل **التمويـــل الدائم** 98,7% مـن مجموع الخصـوم خلال سنة 2021 ويتكـون أساســا من :

- **الرسـاميل الذاتيـة** المكونـة مـن النتائـج المدمجـة مـن جديـد ومـن النتيجـة الصافيـة بمبلـغ 1.085,33 مليـون درهـم مقابـل 925,15 مليون درهم، مسـجلة بذلك ارتفاعا نسـبته 17,3%.
- **الاحتياطـات** التي تمثل الالتزامات الاكتوارية للصندوق الوطني للتقاعـد والتأميـن اتجـاه مؤمنيـه، حيـث بلغـت 21.194,97 مليـون درهم مقابل 20.151,65 مليون درهم في سـنة 2020 أي بارتفـاع نسـبته 5,2%. وتعـزى هـذه الزيـادة بالزيـادة فـي مبلـغ الاحتياطات الحسـابية لإيرادات حوادث الشـغل وللنظام التكميلـي «روكور». وتمثـل هذه الاحتياطـات أكثر من 93,9% مـن مجمـوع الحصيلة، وهـي تكون أساسـا من :
  - احتياطات التأمين على الحياة : 20.453,19 مليون درهم ؛
  - احتياطات للإيرادات الواجب أداؤها : 352,75 مليون درهم ؛
  - الاحتياطات المتعلقة بالأخطار المالية : 261,72 مليون درهم؛
  - احتياطات تقنية أخرى : 127,31 مليون درهم.

بلغـت **الخصوم المتداولـة** 293,19 مليون درهـم مقابل 314,10 مليـون درهـم في سـنة 2020 وتتكون أساسـا من ديـون الخصوم المتداولـة التي بلغـت 292,68 مليون درهم مقابل 313,58 مليون درهـم في 2020 بانخفاض نسـبته 6,7%. ويتكون أساسـا من :

- **ديـون التدبيـر الذاتـي :** تشـمل بشـكل أساسـي الديـون المتعلقة بخدمـات الصناديـق الداخليـة للتقاعـد للمكتـب الشـريف للفوسـفاط المدبـر مـن طـرف الصنـدوق الوطنـي للتقاعـد والتأميـن لشـهر ديسـمبر 2021 بقيمـة 31 مليون درهـم (تـم دفعها إلـى النظام الجماعـي لمنح رواتـب التقاعد فـي يناير 2022)، والنفقـات المسـتحقة لروكـور بمبلـغ 31 مليون درهـم وايـرادات حـوادث السير بقيمـة تبلـغ 15 مليـون درهـم؛
- **ديـون الدولة والمؤسسـات الاجتماعية والمسـتخدمين :** يرجـع تراجـع هـذا البنـد إلـى التغييـر الـذي تعرفـه الضريبة على الدخـل لروكـور مـا بيـن سـنة 2020 وسـنة 2021 (16- مليـون درهم)؛
- **حسـابات التسـوية :** يشـمل هـذا البنـد انخفـاض القيمـة الحقيقيـة لـلأوراق الماليـة فـي جيـب السـعر بمبلـغ 61 مليون درهـم والمبالـغ البنكيـة الغيـر المسـواة بمبلغ 28 مليـون درهم (تغييـر قـدره 13- مليـون درهـم بالمقارنـة مـع سـنة 2020).

الأصول

في 31 دجنبر 2021، بلغ مجموع أصول الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين 22.573,48 مليون درهم مقابل 21.390,89 مليون درهم بالنسبة لسنة 2020، أي بارتفاع نسبته 5,53%.

تمثل **الأصول الثابتة** 95,5% من مجموع أصول البيان وتتكون من :

- الأصول الغير المادية بمبلغ 13,87 مليون درهم؛
- الأصول المادية بمبلغ 96,43 مليون درهم؛
- الأصول المالية (غير التوظيفات) التي تتكون أساسا من القروض الممنوحة للمستخدمين والتي مرت من 18,99 مليون درهما سنة 2020 إلى 20,66 مليون درهما في سنة 2021، بارتفاع نسبته 8,8% تتكون هذه الأصول الثابتة بشكل أساسي من القروض الممنوحة للموظفين.
- التوظيفات بمبلغ 21.431,57 مليون درهما بارتفاع قدره 5,7% بالمقارنة مع السنة الفارطة حيث تمثل 94,9% من مجموع أصول البيان. وتتكون أساسا من السندات والسندات القابلة للتفاوض.

أما فيما يخص **الأصول المتداولة (غير الخزينة)**، فقد بلغت 772,55 مليون درهم مقابل 710,11 مليون درهما في سنة 2020 وتتكون أساسا من الديون :

- **ديون التدبير الذاتي :** تتكون أساسا هذه الديون من :
  - عائدات روكور بمبلغ 116 مليون درهم،
  - فوائد عن تأخير ملفات تمركز إيرادات حوادث الشغل بمبلغ 40 مليون درهم.
- **ديون التدبير المفوض :** تتكون أساسا من مصاريف التدبير المفوض لحساب الغير ولاسيما صناديق العمل ودعم الأرامل بمبالغ لكل منها على التوالي 16 مليون درهم و 7 مليون درهم ؛
- **المدينون الآخرون**، ويتعلق بمبلغ إجمالي قدره 8 مليون درهم يهم إرجاع معاشات إيرادات حوادث الشغل وحوادث السير ؛
- **حسابات تسوية الأصول :** يشمل هذا البند الفوائد المتراكمة وغير المستحقة المتعلقة بجيب السعر بمبلغ 514 مليون درهم، والحسابات البنكية الغير مسواة بمبلغ 37 مليون درهم.

في 31/12/2021، بلغت **خزينة الأصول** 238,40 مليون درهم مقابل 281,99 مليون درهم في 2020 بانخفاض نسبته 15,5%.

حساب العائدات والتكاليف

خـلال سـنة 2021، سـجلت تكاليـف وعائدات الصندوق الوطني للتقاعـد والتأمين ارتفاعا بلغ على التوالي 79,70 مليـون درهم و 138,82 مليون درهـم. وبهـذا فقـد وصل إجمالي العائـدات إلى 4.873,94 مليـون درهم مقابـل 4.735.12 مليون درهم في سـنة 2020، أي بزيـادة نسـبتها 2,9%. أمـا بالنسـبة لمبلـغ التكاليـف، فقـد مر مـن 4.634.06 مليون درهم في سـنة 2020 ليصل إلـى 4.713.77 مليون درهم في سـنة 2021 مسـجلا بذلك زيادة بنسـبة 1,7%.

بمليون درهم	2021	2020	
العائدات	**4.873,94**	**4.735,12**	**2,9%**
اشتراكات، أقساط ورساميل مكونة	1.978,34	2.338,80	-15,4%
عائدات التوظيفات	2.873,68	2.363,77	21,6%
عائدات التوظيفات	801,61	744,76	7,6%
فوائد على الودائع وعائدات أخرى للتوظيفات	16,55	26,94	-38,6%
أرباح على قيم التوظيفات	2.054,88	1.596,49	28,7%
خصوم	0,64	-4,43	114,4%
عائدات أخرى	21,92	32,56	-32,7%
التكاليف	**4.713,77**	**4.634,06**	**1,7%**
المعاشات المؤدات	1.587,22	1.520,60	4,4%
ارصادات الاحتياطات التقنية	1.042,70	1.607,37	-35,1%
مصاريف عامة	115,76	107,75	7,4%
تكاليف التوظيفات	1.967,64	1.397,34	40,8%
تكاليف الفوائد	-	-	-
خسائر على عمليات التوظيفات	1.894,70	1.405,45	34,8%
مصاريف تدبير التوظيفات	17,51	13,72	27,6%
مصاريف أخرى للتوظيفات	0,57	0,59	-2,4%
استهلاك الأقساط	54,86	- 22,42	344,7%
تكاليف غير تقنية غير جارية	0,45	1,00	-55,4%
النتيجة	**160,18**	**101,06**	**58,5%**

وانتهـت نتيجـة السـنة المالية 2021 بفائـض قدره 160,18 مليون درهم مقابـل 101,06 مليون درهم في 2020، أي بارتفـاع قدره 58,5%. ويعزى هـذا الارتفاع أساسـا إلى النتيجـة المالية التي تمكنت من اسـتيعاب العجز التقنـي وعجز التدبير.

الحصيلة الملخصة إلى غاية 2021/12/31

الأصول

بمليون درهم	2021	2020
أصـول ثابتة	21.562,54	20.398,79
أصول ثابتة دون قيمة	-	-
أصول غير مادية	13,87	9,13
أصول مادية	96,43	96,74
أصول مالية (غير التوظيفات)	20,66	18,99
توظيفات	21.431,57	20.273,93
الأصول المتداولة (غير الخزينة)	772,55	710,11
دائنات الأصول المتداولة	772,55	710,11
الخزينة	238,40	281,99
مجموع الأصول	**22.573,48**	**21.390,89**

الخصـوم

بمليون درهم	2021	2020
التمويل الدائم	22.280,29	21.076,79
رساميل ذاتية	1.085,33	925,15
احتياطات	21.194,97	20.151,65
الخصـوم المتداولة	293,19	314,10
ديون الخصوم المتداولة	292,68	313,58
احتياطات لمواجهة المخاطر والتكاليف	0,51	0,51
مجموع الخصوم	**22.573,48**	**21.390,89**

النظـام الجمـاعي لمنـح رواتــب التقــاعد

التأسيس

النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد مؤسسة عمومية للاحتياط الاجتماعي، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. أنشأت بالظهير بمثابة قانون رقم 1-77-216، الصادر بتاريخ 4 أكتوبر 1977 ويقوم بتسييرها الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين المسير بدوره من طرف صندوق الايداع والتدبير. يتكون النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد من نظام عام ونظام تكميلي. وتتجلى مهمة النظام في ضمان الحقوق الشخصية للمنخرط أو لذوي حقوقه برسم مخاطر الشيخوخة ومخاطر الزمانة والوفاة. وتتمثل الحقوق التي يضمنها النظام الجماعي في :

- معاش الشيخوخة والزمانة والوفاة؛
- القنوة؛
- التعويضات العائلية.

ميدان التطبيق

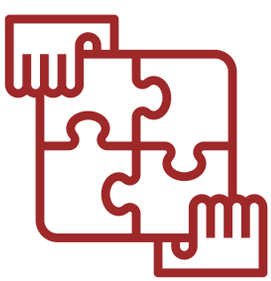

النظام العام هو النظام الرئيسي للمستخدمين الخاضعين لحيز تطبيق النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، يطبق النظام العام وجوبا على المستخدمين المتعاقدين الجار عليهم الحق العام والمستخدمين المؤقتين والمياومين والعرضيين العاملين مع الدولة والجماعات المحلية، ومستخدمي الهيئات الجارية عليها المراقبة المالية المنصوص عليها في الظهير الشريف رقم 1-59-271، الصادر في 17 شوال 1379 (14 أبريل 1960) بتنظيم مراقبة الدولة المالية على المكاتب والمؤسسات العمومية والشركات ذات الامتياز وكذا على الشركات والهيئات المستفيدة من الاعانات المالية التي تقدمها الدولة أو الجماعات العمومية.

أما بالنسبة للنظام التكميلي، فهو نظام تعاقدي. ويطبق هذا النظام وجوبا على المنخرطين في النظام العام الذين يتوفرون على أجور تفوق سقف الاجرة المحددة سنويا من طرف النظام الجماعي، والذين يعملون لدى هيئة مشغلة موقعة الاتفاقية الانضمام إلى النظام التكميلي.

معايير النظام

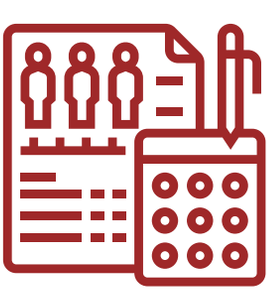

سقف الأجور

وصل سقف الأجور ابتداء من فاتح يناير 2022 إلى 19.252 درهم في الشهر مقابل 19.085 درهم في الشهر خلال السنة الماضية، أي بارتفاع قيمته 167 درهم.

إعادة تقييم المعاشات

خلال سنة2021، قام النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (النظام العام والنظام التكميلي) إعادة تقييم المعاشات الممنوحة بنسبة 1,40% مقابل 3,16% في السنة الماضية. ويعزى هذا الانخفاض في معدل إعادة التقييم إلى تنفيذ المرسوم رقم 2-20-935 المسن لطريقة جديدة لاحتساب معدل إعادة التقييم.

تكلفة التسيير المالي والإداري

خلال سنة 2021، بلغ إجمالي التكاليف العامة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (النظام العام والنظام التكميلي) 86,08 مليون درهم مقابل 83,37 مليون درهم في السنة الماضية.

فيما يتعلق بالمصاريف المتعلقة بالتدبير المالي فقد عرفت انخفاضا بنسبة 6,6%- حيث مرت من 78,5 مليون درهم في سنة 2020 إلى 73,2 مليون درهم في سنة 2021. كما عرفت جل معدلات التدبير تحسنا بشكل رئيسي بسبب انخفاض مصاريف التدبير وزيادة النشاط (المساهمات والمعاشات) وزيادة القيمة السوقية للمحفظة.

وسجل معدل الانفاق الإجمالي (نسبة النفقات الاجمالية : تكاليف التدبير + تكاليف التدبير الثابتة / التدبير المالي العام) تراجعا بنسبة 0,8 نقطة حيث مر من 0,125% إلى 0,117%.

أهم الأرقام 2021

النظـام العـام

3.512
المشغلـون المنضمـون

140.678
المستفيـدون من المعاش

540.937
المنـخرطـون ذوو الحقـوق

3.799,70 مليون درهم
التحصيلات

202.569
المنـخرطـون النشيطـون

7.088,57 مليون درهم
المعاشات المؤدات

النظام التكميلي

34.466
المنخرطون النشيطون

223,23 مليون درهم
التحصيلات

9.444
المستفيدون من المعاشات

109,44 مليون درهم
المعاشات المؤدات

النظـام العـام

المساهمون في النظام

فـي 31/12/2021 بلـغ إجمالـي عـدد المسـاهمين فـي النظـام العـام 681.615 مسـاهما، ويـوزع هذا العـدد كمـا يلي :

- 540.937 منخرطا بما فيهم 202.569 منخرط نشيط،
- 88.182 متقاعدا وفي حالة عجز،
- 52.496 ذوي الحقوق.

توزيـــع المســـاهمين في النظـــام

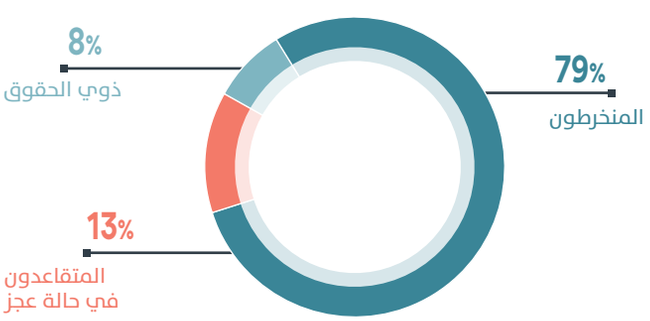

المشغلون المنضمون

فـي 31/12/2021، بلـغ عـدد المشـغلين المنضمين في النظـام العام 3.512 مقابـل 3.490 في 2020، بارتفاع نسـبته 0,6%:

- الجماعات الترابية : 1.727
- الدولة (الوزارات، الهيئات...) : 1.051
- المؤسسات العمومية : 734

توزيـــع المؤسـسات المنضـمة

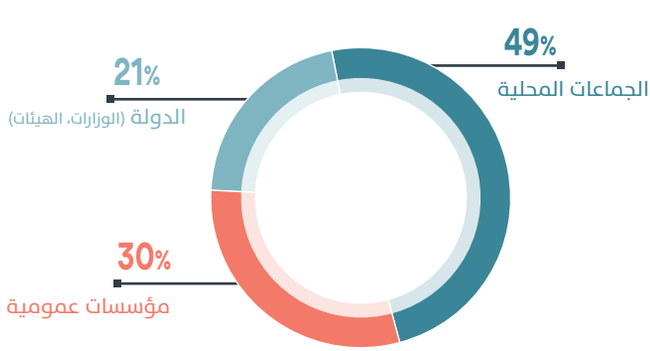

تطـور عـدد المؤسـسات المنضـمة

المنخرطون النشيطون المساهمون

في 31/12/2022، عرف عـدد المنخرطيـن النشيطين ارتفاعا قيمته 8,5% مـرورا مـن 186.679 فـي 2020 إلـى 202.569 فـي 2021 وذلـك بسـبب الانخراطـات الجديـدة للأكاديميـات الجهويـة للتربيـة والتكويـن خـلال النصـف الأول مـن السـنة (15.000 انخـراط جديـد تقريبا).

تطــور عــدد المنخــرطين النشيــطين المســاهمين

التحصيلات

باسـتثناء « الخصومات » ومراجعات الصناديق الداخلية للتقاعد، قام النظـام الجماعـي خلال هذه السـنة بتحصيل مسـاهمات وانخراطات بلغـت 3.834,67 مليـون درهـم مقابـل 4.051,90 مليـون درهم في السـنة الماضية، بانخفاض نسـبته 5,4% وذلك إثر خضوع الأكاديميات الجهويـة للتربيـة والتكويـن لنظـام المعاشـات المدنيـة للصنـدوق المغربـي للتقاعـد ابتداء من غشـت 2021.

تطــور التحصــيلات (بمليون الدرهم)

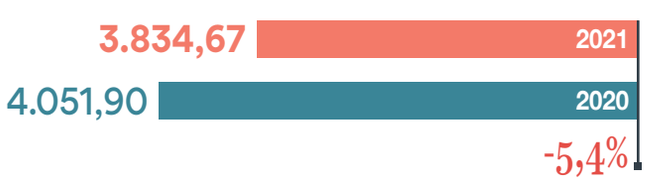

المستفيدون من المعاشات

فـي سـنة 2021، بلـغ عـدد المعاشـات المصفاة 10.560 مقابل 8.035 معاشـا فـي السـنة الماضيـة، أي بزيـادة نسـبتها 31,4% ويـوزع هذا العـدد كمـا يلي :

- المتقاعدون : 5.764
- الأشخاص في حالة عجز : 28
- الأزواج : 3.484
- الأيتام : 1.211
- الأيتام في حالة عجز : 73

وأخـذا بعيـن الاعتبـار لهـذه الملفـات التـي تمـت تصفيتها، بلـغ عدد المسـتفيدين مـن المعـاش 140.678 مقابل 136.299 مسـتفيد في سـنة 2020، أي بارتفـاع نسـبته 3,2%.

توزيــع المعــاشات المصفــاة حســب الفــئة

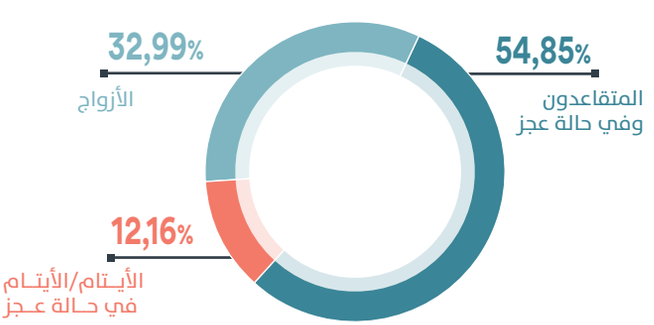

المعاشات

عـرف مبلـغ المعاشـات الممنوحـة ارتفاعـا نسـبته 6,4% حيـث مر من 6.697,3 مليـون درهـم فـي سـنة 2020 إلـى 7.123,7 مليون درهم فـي سـنة 2021. بينمـا بلغت قيمة المعاشـات المـؤدات 7.088,57 مليـون درهـم مقابـل 6.689,65 مليـون درهـم فـي سـنة 2020، أي 99,5% مـن المبلـغ الممنوح.

ويفسـر التغييـر الطـارئ على مسـتوى المعاشـات الممنوحـة بارتفاع عـدد المسـتفيدين من المعاش بنسـبة 3,2 % من جهـة وبفعل إعادة تقييم المعاشـات من جهـة أخرى.

تطــور عــدد المعــاشات المصــفاة الجــديدة

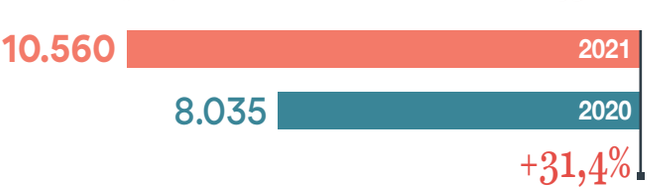

تطــور المعــاشات الممنوحة (بمليون الدرهم)

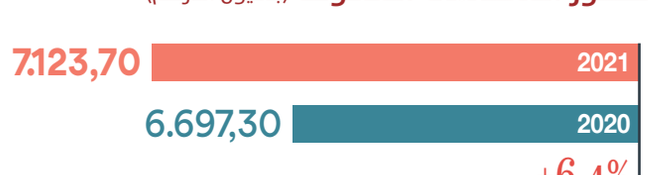

النظام التكميلي

المساهمون في النظام

في 31/12/2021 بلغ اجمالي عدد المساهمين في النظام 44.168 مساهما مقابل 36.064 مساهم في سنة 2020، بارتفاع قيمته 22,47% في السنة الماضية. ويوزع هذا العدد كما يلي:

- 34.466 منخرط نشيط
- 9.444 مستفيد من المعاش

المنخرطون النشيطون المساهمون

انتقل عدد المنخرطين النشيطين المساهمين في النظام من 21.154 منخرطا سنة 2020 إلى 27.269 منخرطا في سنة 2021، أي بارتفاع نسبته 28,9%.

التحصيلات

في سنة 2021، وصل مبلغ المساهمات والاشتراكات 223,23 مليون درهم مقابل 149,35 مليون درهم في سنة 2020، بارتفاع نسبته 49,5 %.

المستفيدون من المعاشات

مر عدد المستفيدين من معاش النظام التكميلي من 8.340 مستفيد من المعاش في سنة 2020 إلى 9.444 مستفيد من المعاش في سنة 2021، أي بارتفاع نسبته 13,23%.

المعاشات الممنوحة

خلال سنة 2021، بلغت قيمة المعاشات المؤدات 110,83 مليون درهم مقابل 93,38 مليون درهم في 2020، أي بارتفاع نسبته 18,68%.

أما مبلغ المعاشات المؤداة، فقد بلغ 109,44 مليون درهم مقابل 88,30 مليون درهم في السنة الماضية، أي بارتفاع نسبته 23,9% ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع عدد المستفيدين.

تطور عدد المساهمين في النظام

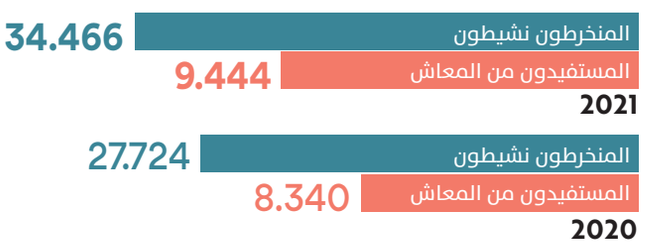

تطور عدد المنخرطين النشيطين المساهمين

تطور التحصيلات (بمليون الدرهم)

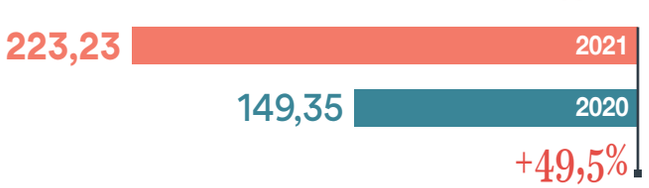

تطور المعاشات الممنوحة (بمليون الدرهم)

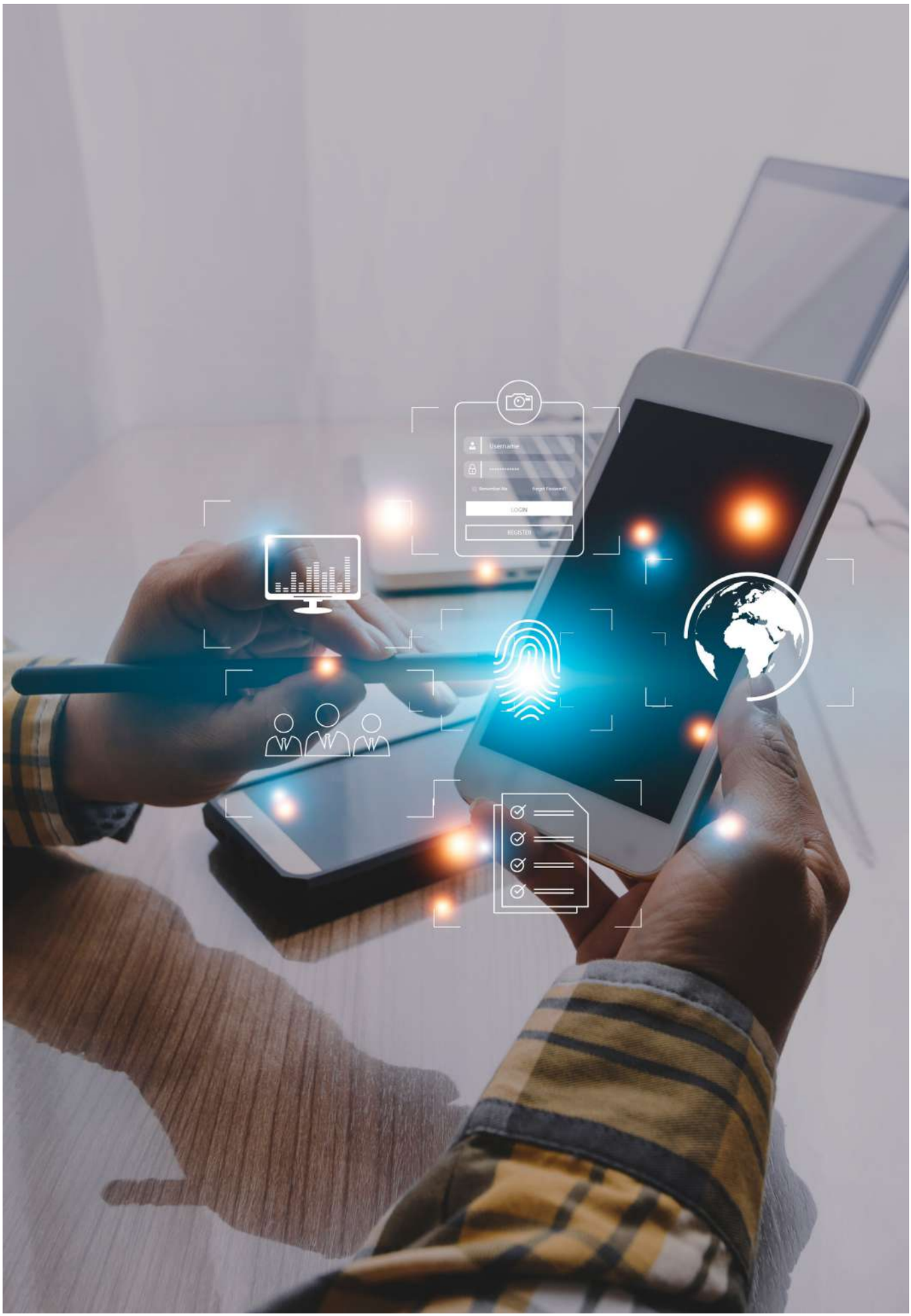
Username
LOGIN
REGISTER

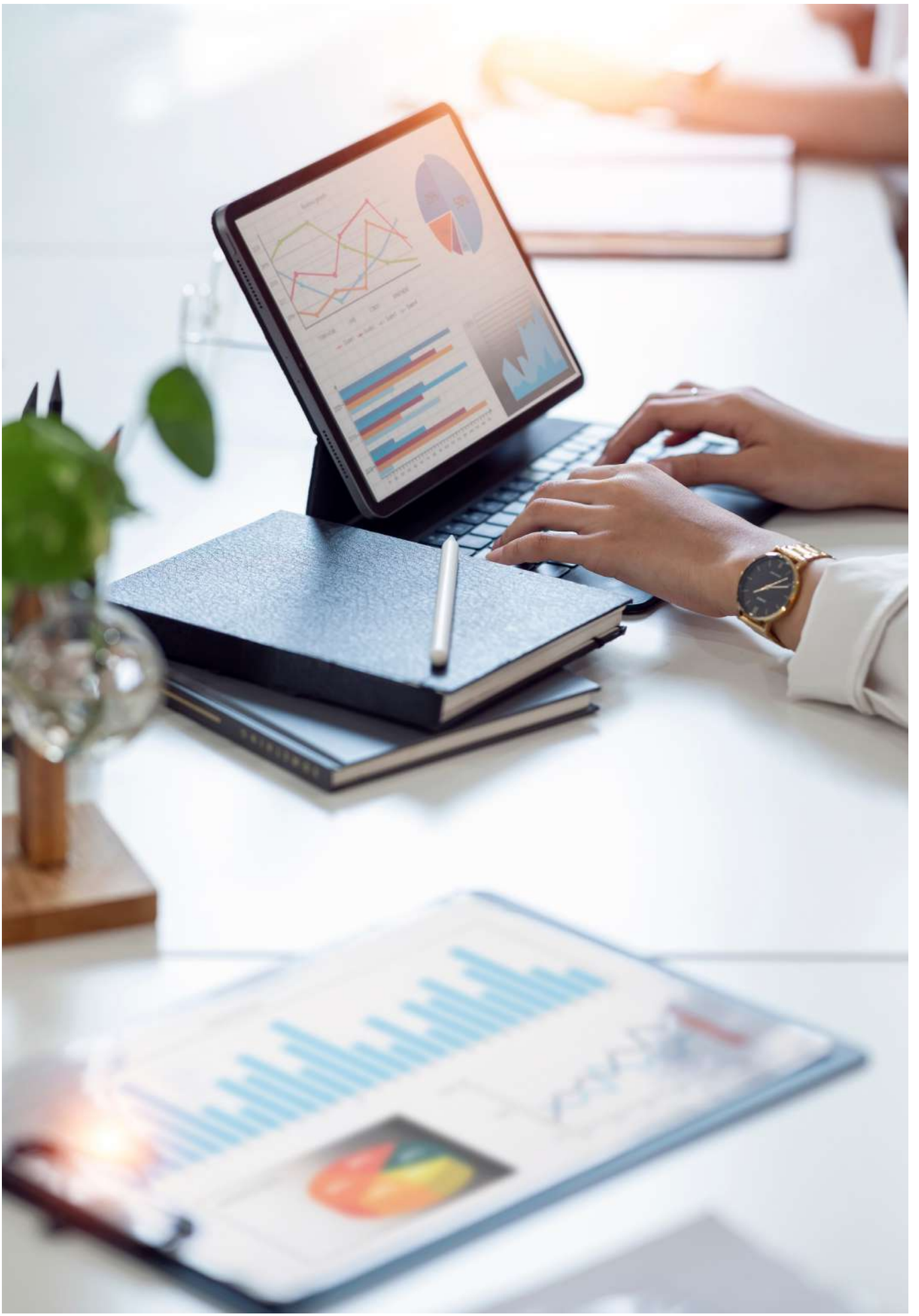

التدبير المالي

تطور محفظة النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

محفظة النظام العام

خلال سنة 2021، تفوقت محفظة النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد على معيارها بمقدار 52 + نقطة أساس. يعزى هذا الأداء بشكل أساسي إلى الأداء الجيد لمبلغ الخصوم بمساهمة نسبتها 3,50% وكذا لجيب السعر بمساهمة نسبتها +2,83%.

محفظة النظام التكميلي

بلغت أصول محفظة النظام التكميلي للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد 1,5 مليار درهم، بزيادة 36,2 مليون درهم مقارنة مع نهاية 2020. ويرجع ذلك أساسا للتأثير السوقي بمبلغ 35,7 مليون درهم.

لقد تم استثمار محفظة النظام التكميلي للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد بنسبة 85% في سندات الخزينة و 14% في الدين الخاص.

الأداء المالي

النظـــام العـــام

الخصـوم

برسـم سـنة 2021، ارتفعـت مـوارد النظـام العـام لتصـل إلـى 118.803,02 مليـون درهـم مقابـل115.241,67 مليـون درهـم سـنة 2020، بارتفـاع نسبته 3,1% أي بمبلغ قدره 3.560,84 مليون درهم.

تتكون مـوارد النظـام العـام أساسـا مـن الصناديـق التنظيميـة (بمـا فيه النتيجـة الماليـة) ومن الاحتياطات التقنيـة والتـي تمثـل 97,4% من مجموع المـوارد.

توزيـــع المـــوارد

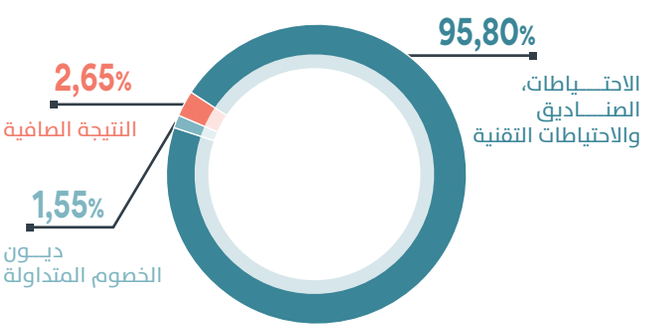

بلغـت **الصناديـــق التنظيميـــة**، باسـتثناء نتيجـة السـنة الماليـة المقـدرة بـ 25.150 مليـون درهـم، خلال سـنة 2021 مقابـل 25.258 مليون درهم سـنة 2020، وهي موزعـة علـى النحـو التالي :

- صندوق الشيخوخة : 41.700 مليون درهم
- صندوق الموازنة : 16.550- مليون درهم

وبلغـت **الاحتياطيات التقنية** التي تشـمل التزامات النظام اتجـاه المسـتفيدين مـن المعـاش 88.665 مليون درهـم مقابل 85.636 مليـون درهم في سـنة 2020، بزيـادة قدرها 3,5% ؛

كمـا بلغـت **ديون الخصـوم المتداولـة** 3.148,17 مليون درهم مقابـل 2.816,67 مليون درهـم فـي السنة الفارطـة أي بارتفاع نسـبته 11,8%. ويفسـر هـذا الارتفاع بما يلي :

- الزيـادة فـي الحقـوق المتعلقـة بالحسـابات الفرديـة، في طور التصفيـة، للمنخرطيـن الذيـن يتجـاوز عمرهـم 60 سـنة بمبلـغ 1.733 مليـون درهـم مقابـل 1.386 مليـون درهـم فـي السـنة الفارطة ؛
- بلغـت الديـون علـى التوظيفـات 487 مليون درهم خلال سـنة 2021 ؛
- ويفسـر الانخفـاض فـي الديـون الأخـرى بشـكل رئيسـي بزيادة اسـتهلاك قسـط الأوراق الماليـة لأسـعار الفائـدة، بمبلـغ 124 مليـون درهـم مقابـل 155 مليـون درهـم فـي سـنة 2020.

الأصول

بلغ مجمـوع اسـتعمالات النظام العام خلال سـنة 2021، بعد إزالة الاسـتهلاكات والاحتياطـات المقـدرة بـ 4.815,55 مليـون درهـم، 118.802,03 مليـون درهـم مقابـل 115.241,67 مليـون درهـم سـنة 2020 أي بارتفـاع نسـبته 3,1%.

عـرف مجمـوع **الأصـول الثابتـة** ارتفاعـا نسـبته 97,5%. ويفسـر هـذا الارتفـاع أساسـا بدفـع تكاليف اقتنـاء نظـام الاسـتثمار العقاري الجماعـي تـراث المسـتقبل بمبلـغ 135,6 مليـون درهـم.

توزيـــع الاستعمـــالات

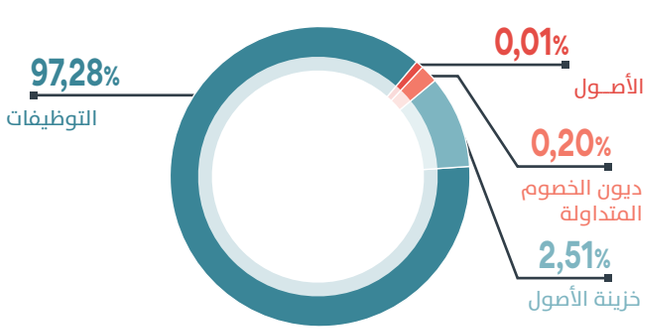

وفيمـا يخـص **التوظيفـات**، فقـد بلغـت، بعـد إزالة الاستهلاكات والاحتياطـات، 115.575,97 مليـون درهـم، أي بارتفـاع نسـبته 3,9% بالمقارنـة مـع السـنة الماضيـة، أي مـا يقدر بـ 97,3% من مجمـوع الاسـتعمالات ويتكـون هـذا المبلـغ مما يلـي :

- انخفاض محفظة السندات والأوراق المالية في سنة 2021 بنسبة 22,5% حيث بلغت 43.898,46 مليون درهم، أي ما يمثل 38% من مجموع التوظيفات، مقابل 56.674,17 مليون درهم في سنة 2020 أي ما يعادل 50,9% من مجموعها.
- تمثل محفظة الأسهم والحصص في الشركات 53% من مجموع التوظيفات في سنة 2021 وقد بلغت 61.245,16 مليون درهم مقابل 53.198,7 مليون درهم في سنة 2020، مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 15,1%
- سجلت التوظيفات العقارية، خلال سنة 2021، ارتفاعا نسبته 272,9% حيث بلغت 5.189,14 مليون درهم مقابل 1.391,7 مليون درهم في سنة 2020.

وحقق مجموع **ديون الأصول المتداولة** مبلغ 2.979,45 مليون درهم مقابل 3.471,48 مليون درهم في سنة 2020 أي بارتفاع نسبته 14,2% وهو يتكون من :

- الديون على المنضمين وعلى الصناديق الداخلية للتقاعد : وتشمل هذه المبالغ المستحقة تقديرات الاشتراكات غير المحصلة التي تقدر بـ 461 مليون درهم، والتزامات دون دفع مبلغ 668 مليون درهم، وتسديد مبلغ 57 مليون درهم ؛
- الفوائد المستحقة وغير المستحقة : تتعلق بشكل أساسي بالقسائم المستحقة وغير المحددة المتعلقة بالسندات وأذون الخزينة، بمبلغ 1.452 مليون درهم مقابل 1.682 مليون درهم في سنة 2020 ؛
- الحسابات المدينة للشركاء : هي سلف الحساب الجاري للشركاء في شركة الشويطر الجديد (ساي المضيق سابقا) المعاد تصنيفها على مستوى فئة « الاستثمارات » في 2021 ؛
- المدينون الآخرون : يشتمل هذا الحساب بشكل أساسي على رصيد المستحقات المتعلقة بفائدة المتأخرات على سجل الصندوق الداخلي للتقاعد الخاص بالمكتب الشريف للفوسفاط، بمبلغ 281 مليون درهم.

حساب العائدات والتكاليف

اختتمت السنة المالية 2021 بفائض بلغ 1.839,31 مليون درهم مقابل 1.530,44 مليون درهم في السنة الماضية، أي بارتفاع نسبته 20,2%.

يفسر هذا الارتفاع بتحسن في الرصيد التقني للنظام العام الذي بلغ 3.269,00– مليون درهم مقابل – 3.607,45 مليون درهم في سنة 2020.

وفيما يتعلق بالفائض المالي للعام، فقد بلغ حوالي 5.186,54 مليون درهم مقابل 5.251,62 مليون درهم في العام السابق، أي بانخفاض طفيف قدره 65,09 مليون درهم.

	2021	2020	%
العائدات (مليون درهم)	**24.682,43**	**20.669,76**	**19,40%**
مساهمات واشتراكات	3.799,67	4.051,96	-6,20%
تغيرات الصناديق التنظيمية	3.044,93	3.101,74	-1,80%
فوائد وعائدات أخرى	-1,47	-36,03	-95,90%
زيادة في عائدات التوظيفات	2.001,14	553,55	261,50%
عائدات التدبير الجارية	9,09	5,44	67,10%
عائدات التدبير الغير الجارية	8,19	2,9	182,60%
التكاليف (مليون درهم)	**22.843,12**	**19.139,33**	**19,40%**
المعاشات	7.088,57	6.689,65	6,00%
تغيرات الاحتياطات التقنية	3.025,03	4.071,50	-25,70%
تكاليف مالية	12.634,01	8.256,09	53,00%
تكاليف غير جارية	13,82	42,49	-67,50%
تكاليف الاستغلال	81,69	79,6	2,60%
النتيجة	**1.839,31**	**1.530,44**	**20,20%**

الأداء المالي
النظـــام التكميلي

الخصوم

إلـى حـدود نهاية سـنة 2021، ارتفعـت مـوارد النظـام التكميلي لتصـل إلـى 1.696,64 مليون درهم مقابـل 1.539,06 مليون درهم فـي السـنة الماضية، أي بارتفاع نسـبته 10,2%.

ويمكـن تفصيل هذه المـوارد كما يلي :

توزيـــع المـــوارد

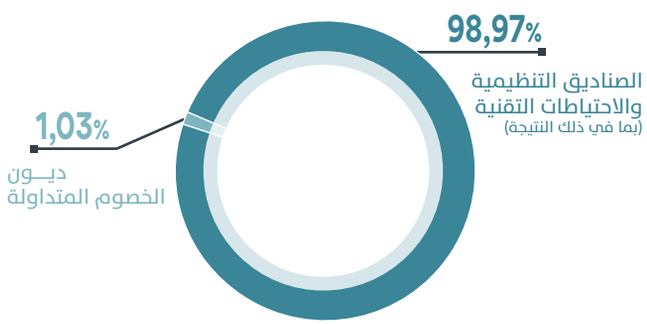

بلغت **الصناديـــق والاحتياطات** 1.729,26 مليـون درهـم، وهي تتكـون من :

- صناديـق الرسـملة : 876 مليـون درهم في سـنة 2021 مقابل 790,21 مليـون درهـم في سـنة 2020 ؛
- الاحتيـاط الأمنـي : 488- مليـون درهم في سـنة 2021 مقابل 384,09- مليـون درهم في سـنة 2020 ؛
- الاحتياطـات التقنيـة الموجهـة لتصـدي التزامـات النظـام اتجاه المسـتفيدين مـن المعـاش، والتـي بلغـت 1.342 مليون درهم مقابـل 1.155,63 مليـون درهم في السـنة الماضية، أي بزيادة نسبتها 16,1%.

كمـا بلغـت **ديـون الخصـــوم المتداولـة** 7,491 مليـون درهـم مقابـل 12,12 مليـون درهـم فـي سـنة 2020، أي بارتفـاع نسـبته 44,4%. ويعـزى هـذا الارتفـاع بمبلـغ 5 مليـون درهـم بالخفـض مـن القيمـة الحقيقيـة على سـعر الاسـترداد لجيب السـعر بقيمـة 7,6 مليـون درهـم مقابـل 2,5 مليـون درهـم فـي السـنة الماضيـة.

الأصول

بلـغ مجمـوع الاسـتعمالات 1.696,64 مليـون درهـم مقابـل 1.539,06 مليـون درهـم فـي السـنة الماضيـة أي بارتفـاع نسـبته 10,2%.

توزيـــع الاستعمـــالات

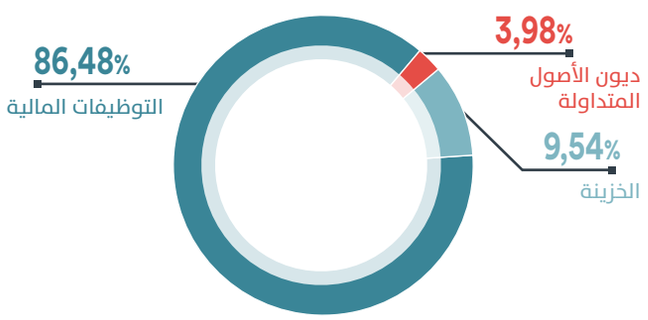

بلغـت التوظيفـات الماليـة 1.467,21 مليـون درهـم مسـجلة بذلـك ارتفاعـا نسـبته 3,2% حيث مثلـت خلال هذه السـنة 86,5% مـن اسـتعمالات النظـام وتتكـون فـي مجملهـا مـن سـندات خزينـة وأوراق ماليـة .

وتتكـون ديـون الأصـول المتداولـة مـن حسـابات « المسـتحقات على المسـاهمين والمنضمين والمشـاركين والحسـابات المرتبطة » و « حسـابات تسـوية النشـيطين » وبلغـت إلـى حـدود نهايـة هذه السـنة 67,60 مليـون درهـم مقابل 64,36 مليـون درهـم، بارتفاع نسـبته 5,0%.

سـجل رصيـد الخزينـة المحاسـبية للنظـام التكميلـي ارتفـاع بنسـبة 208,3% وبلغـت 161,84 مليـون درهـم فـي سـنة 2021 مقابـل 52,50 مليـون درهـم سـنة 2020. ويفسـر الرصيد الإيجابي بتحصيـل المبالـغ المحصلـة النظام التكميلي بمبلـغ 222 مليون درهم والتـي تجـاوزت صـرف المعاشـات بما قـدره 109- مليون درهـم والنفقات العامة بمبلـغ 4,38- مليـون درهم.

حساب العائدات والتكاليف

اختتمـت السـنة الماليـة 2021 بعجز مالي فـي النتيجة بلغ 50,11 مليون درهـم مقابل عجز بلغ 34,81 مليون درهم في سـنة 2020. تفسـر هـذه النتيجـة بالعجـز التقنـي الـذي بلـغ 54 مليون درهـم والغير مغطـاة بالنتيجة الماليـة التي بلغت 9 مليـون درهم.

	2021	2020	%
العائدات (مليون درهم)	**292,73**	**259,21**	**12,90%**
مساهمات وتغيرات الصناديق	241,86	196,8	22,90%
عائدات التوظيفات	50,87	62,41	-18,50%
عائدات التدبير الجارية	-	-	-
التكاليف (مليون درهم)	**342,84**	**294,02**	**16,60%**
المعاشات	109,44	88,3	23,90%
تغيرات الاحتياطات الحسابية	186,29	165,5	12,60%
تكاليف التوظيفات	42,45	36,1	17,60%
تكاليف عامة	4,39	3,77	16,40%
تكاليف التدبير الغير الجارية	0,26	0,35	-24,20%
النتيجة	**-50,11**	**-34,81**	**43,90%**

الحصيلة الملخصة إلى غاية 31/12/2022

النظام العام والنظام التكميلي

الأصول

بمليون درهم	2021	2020
الأصول الثابتة	**112.284,10**	**112.809,98**
الأصول الثابتة دون قيمة	146,59	20,11
الأصول الثابتة غير المادية	9,23	7,50
الأصول الثابتة المادية	56,73	59,83
الأصول الثابتة المالية (غير التوظيفات)	28,36	34,51
التوظيفات	117.043,18	112.688,01
ديون الأصول المتداولة	**3.047,04**	**3.535,85**
خزينة الأصول	**168,50**	**434,90**
مجموع الأصول	**120.499,66**	**116.780,73**

بمليون درهم	2021	2020
التمويل الدائم	**117.334, 01**	**113.951,95**
الرساميل الذاتية	**1.789,20**	**1.495,62**
الاحتياطات التقنية	**115.544,72**	**112.456,24**
ديون التمويل	**81,42**	**81,42**
ديون الخصوم المتداولة	**3.165,65**	**2.828,78**
خزينة الخصوم	**-**	**-**
مجموع الخصوم	**120.499,66**	**116.780,73**

القيادة الاكتوارية

بصفتــه مسـيرا لحسـاب الدولـة لصناديــق الاحتيـاط والتقاعــد، وسـيرا علـى نهـج أنجـع الممارسـات الدوليـة فـي مجـال القيـادة الاكتواريـة لأنظمـة التقاعـد، التـي تقـوم علـى إنجـاز هـذه الأخيـرة لدراسـات اكتوارية بوثيرة منتظمة لأجل تقدير أمد اسـتمراريتها واتخاذ التدابير الاسـتباقية لتلافي العجز المسـتقبلي، يقـوم صندوق الإيداع والتدبيـر للاحتيـاط بإعـداد الحصيلـة الاكتواريـة السـنوية لمختلـف الأنظمة الأساسـية المسـيرة، ولاسـيما النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

إن القيـادة الاكتواريـة، لهـذا النظـام تعتمـد فـي توجيههـا علـى الحصيلـة إكتواريـة المنجـزة كل سـنة والتـي تفضـي فـي الأخيـر إلى تمكـن مـن إعداد توقعـات علـى المـدى البعيـد لمـوارده والتزاماته. وتعتبـر هـذه التوقعـات أسـاس قيـاس ديمومـة هـذا النظـام عـن طريـق تحديـد أفـق هذه الديمومـة بالموازاة مـع القدرة علـى الوفاء بالالتزامـات[1]، ودراسـة الإمكانيـات المتاحـة لإصـلاح النظـام من أجل تعزيـز ديمومته[2]. ولضمان مصداقية النتائج المسـجلة برسـم الحصيلة الاكتواريـة، فـإن هـذه الأخيـرة تكـون موضـوع مصادقـة سـنوية مـن طـرف خبيـر إكتواري مسـتقل.

إن نتائـج الحصيلـة الاكتواريـة للنظـام الجماعـي لمنـح رواتـب التقاعد (النظـام العـام) المسـجلة برسـم سـنة 2021، تتلخـص فيمـا يلي :

دراسة فرضية المجموعة شبه المغلقة [1]

وتتلخص نتائج هذه الفرضية في الجدول أدناه :

الفئة	2021 (مليون درهم)
الإلتزامات (1)	261.466
الموارد (2)	169.227
المساهمات المستخلصة	34.771
الاحتياطات	134.456 (قيمة السوق)
الالتزامات غير المغطاة (2-1)	92.239
نسبة التمويل المسبق	64,72%

بلغـت نسـبة مردوديـة الالتزامـات الاكتواريـة 64,72 فـي المائـة مسـجلة تحسـنا بالمقارنـة مـع السـنة الفارطة. وينسـب هذا التحسـن في أساسـه إلـى تفعيل الإصلاحات البارمترية للنظـام الجماعي لمنح رواتـب التقاعـد. وقـد طالت هـذه الإصلاحات بشـكل مباشـر كيفيات إعـادة تقييم المعاشـات.

دراسة فرضية المجموعة المفتوحة [2]

تبعـا لهـذا السـيناريو «مجموعـة مفتوحـة»، فـإن نفـاذ مـوراد النظام مرتقـب في أفـق 2052.

يوضح المبيان أدناه، تطور موارد النظام خلال المدة المرتقبة.

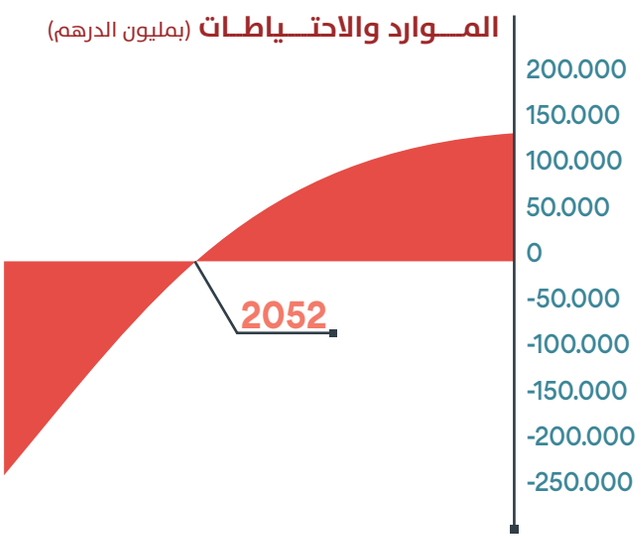

(1) بموجب هذا النهج، من المفترض أن يكون النظام مغلقًا للوافدين الجدد. ومع ذلك، يواصل المنخرطون حاليًا المساهمة في النظام حتى يتم استنفاذه كليا.

(2) يعكس هذا النهج الأداء العادي للنظام في ظل افتراض الاستمرارية حتى الاستنفاذ.

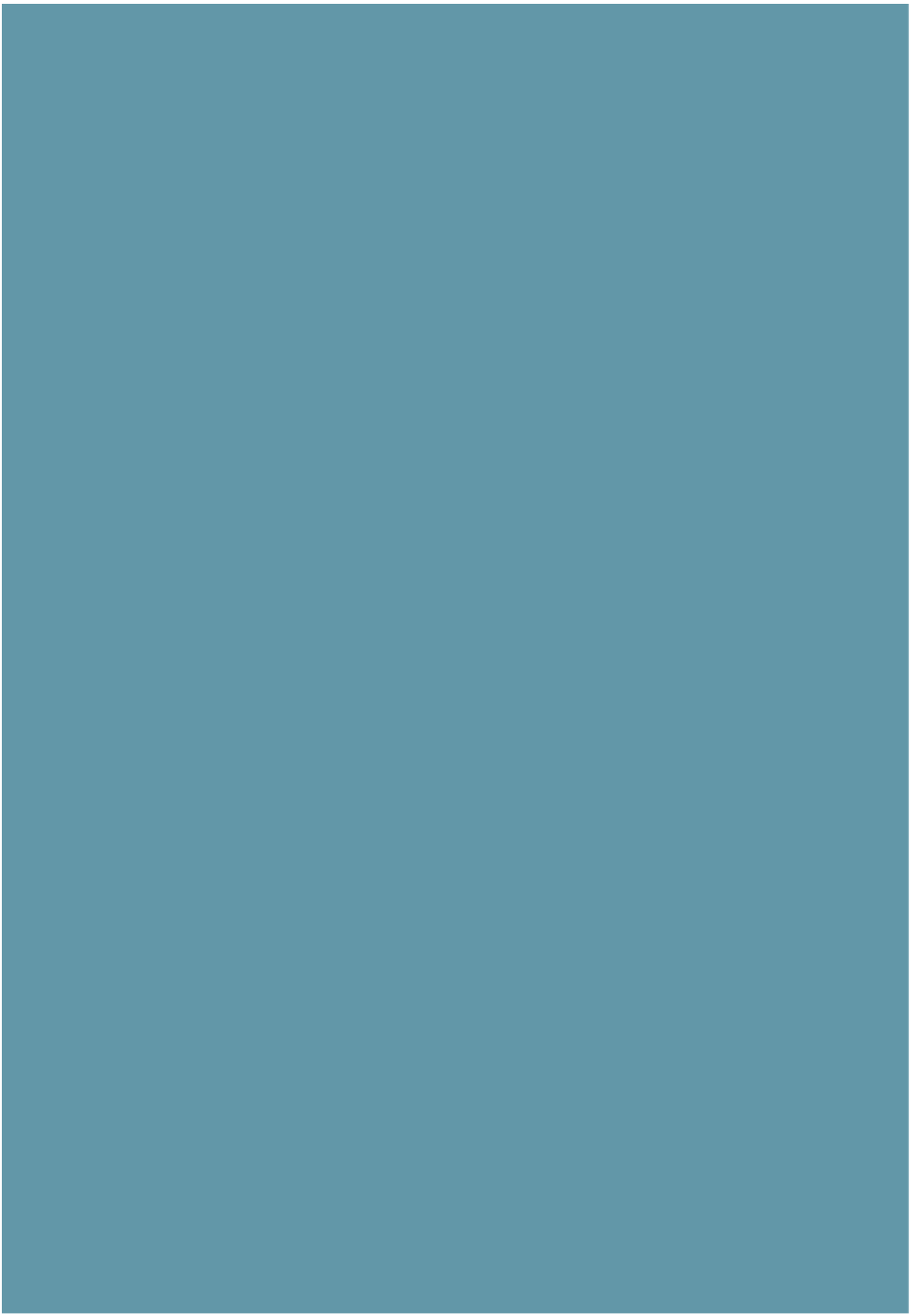

التقرير السنوي 2021